وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنـــوان:

دور برنامج PESF في تقييم الصلابة المصرفية

دراسة حالة : النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2009

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2020/09/17**

من إعـداد الطـــالبتان:

خن الزهرة

العمري فريال

تحت إشراف الأستاذ :

د.بن ساحة علي

المشرف المساعد:

د. بوهريرة عباس

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بوعبدلي أحلام	جامعة غرداية	رئيسا
د.بن ساحة علي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د.بوهريرة عباس	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د.عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:2019م/2020م

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الميدان: العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

بعنـــوان:

دور برنامج PESF في تقييم الصلابة المصرفية

دراسة حالة : النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2009

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **2020/09/17**

من إعـداد الطـــالبتان:

خن الزهرة

العمري فريال

تحت إشراف الأستاذ :

د.بن ساحة علي

المشرف المساعد:

د. بوهريرة عباس

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د.بوعبدلي أحلام	جامعة غرداية	رئيسا
د.بن ساحة علي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
د.بوهريرة عباس	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
د.عمي سعيد حمزة	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية:2019م/2020م

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله

والى كل أفراد أسرتي

الى كل الأصدقاء، ومن كانوا برفقتي ومصاحبتي أثناء دراستي في الجامعة

والى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية.

حن الزهرة

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية الى نهايتها بعد تعب ومشقة

وها أنا ذا أختم بحث تخرجي بكل همة ونشاط

وأمتن لكل من كان له الفضل في مسيرتي ولو بالقليل

اخوتي وصديقاتي وجميع أساتذتي

وأهدي ثمرة تخرجي الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني

قطرة حب

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

امي وأبي

العمري فريال

شكر وعرفان

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه، فاليه ينسب الفضل كله في اكمال هذا العمل، والكمال يبقى لله وحده، وبعد الحمد لله فاني اتوجه الى استاذي الدكتور بوهريره عباس بكل كلمات الشكر والتقدير الذي لن تفيه هذه الكلمات حقه فلو لا مثابرته ودعمه المستمر ووقوفه معنا ما تم هذا العمل.

وبعدها، فالشكر موصول ايضا للإستاد المشرف بن ساحة علي لدعمه لنا وكل من ساهم في اتمام هذا العمل من قريب او من بعيد.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تقييم مؤشرات الصلابة المصرفية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2009-2017 بالإعتماد على برنامج تقييم القطاع المالي pesf، وبغية التوصل إلى النتائج والإجابة على التساؤلات قمنا بالإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإستعمال طريقة المربعات الصغرى.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى الملاءة في الجزائر مستوى جيد ويجب المحافظة عليها من خلال رفع مستوى السيولة لدى الجهاز المصرفي من خلال إلتزام البنوك الجزائرية بتحسين معايير منح الائتمان.

وبناء على ما تم التوصل إليه من النتائج، فإنه يجب على البنوك الجزائرية على إتباع توصيات كل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وتوظيف مدراء ماليين ومدراء الموارد البشرية ذوي خبرة عالية في إدارة التكاليف من أجل تحسين بيئة العمل لمحاولة تحقيق الأهداف المسطرة لكل البنك وهي الربحية والأمانة والسيولة.

الكلمات المفتاحية:

تقييم قطاع مالي Pesf، صلابة مالية، ملاءة، سيولة، أزمات مالية.

Summary:

The study aimed to evaluate indicators of financial hardness in Algeria for the period between 2009-2017, depending on the financial sector assessment program (pesf), and in order to reach results and answer questions, we depended on the multiple linear regression model by using the least squares method.

The study concluded that the level of solvency in Algeria is a good level, and it must be preserved by raising the level of liquidity in the banking system through the commitment of Algerian banks to improve the standards of granting credit.

Based on the results obtained, Algerian banks must follow the recommendations of each International Monetary Fund and the World Bank and employ financial managers and human resources managers with high experience in managing costs in order to improve the work environment in order to try to achieve the goals set by each bank, which are profitability, honesty and liquidity.

key words:

Pesf Financial Sector Assessment, Financial Hardness, Solvency, Liquidity, Financial Crises

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VII
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
المقدمة العامة	أ-د
الفصل الأول : عموميات حول برنامج pesfوالصلابة المصرفية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لبرنامج pesf ومؤشرات الصلابة المصرفية	3
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم الصلابة المصرفية	
تمهيد	22
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	23
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها	26
خلاصة الفصل	39
الخاتمة العامة	40
المراجع	44
الفهرس	47

قائمة الجداول:

الرقم	الجداول	الصفحة
01	البلدان التي قيمها صندوق النقد الدولي في سنة 2020	**08**
02	سيناريوهات إختبارات الضغط والإجهاد لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري	**30**

قائمة الأشكال:

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	نموذج الدراسة	د
02	بنية برنامج تقييم القطاع المالي	10
03	منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	25
04	منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات الصلابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	26
05	منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	32
06	منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات جودة الأصول في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	33
07	منحى بياني يوضح تغيرات مؤشرات سلامة الإدارة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	34
08	منحى بياني يوضح تغيرات مؤشرات الربحية في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	35
09	منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات السيولة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013	36
10	يبين تأثير محددات الصلابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري.	37
11	يوضح إختبار التوزيع الطبيعي	39
12	يوضح إختبار عدم التجانس	39

مقدمة عامة

مقدمة:

كما نرى في وقتنا الراهن أن سلامة الإقتصاد الكلي لأي بلد تعتمد على سلامة الجهاز المصرفي. فالبنوك والمؤسسات المالية تعتبر أهم مكونات النظام المالي حيث تقوم بعملية تمويل الإقتصاد، ومن أجل القيام بهذه العملية تلعب البنوك والمؤسسات المالية دور الوسيط المالي من خلال حشد الودائع وتوزيعها للإقراض، إلا أن القيام بهذه العمليات يؤدي الى الوقوع في المخاطر الائتمانية نتيجة الممارسات الخاطئة في إدارة مخاطر القروض ومخاطر السيولة إلى خطر يمدد مجمل النظام المالي. فالإدارة السيئة تجعل البنوك لا تضمن استرجاع قروضها في الوقت المحدد لها، مما يحدث تأكلا في راس مالها وهذا ما يؤدي الى عدم قدرة البنوك على الوفاء بإلتزاماتها نحوى المودعين، فالبنوك تحتفظ برأس مالها لمواجهة الخسائر المنتظرة وإمتصاصها. وفي حالة عدم قدرتها على مواجهة هذه المخاطر يصبح البنك مهدد بالإفلاس، ولتفادي الوقوع في هذه المخاطر يجب المحافظة على صلابة ومتانة النظام المالي.

ففي أعقاب الأزمة الأسيوية في أواخر تسعينات القرن الماضي ظهرت أهمية القطاعات المالية السليمة لإستقرار الإقتصاد الكلي. وعليه وضع كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن الجهود الرئيسية لهما جهاز يسمى برنامج تقييم القطاع المالي من أجل القيام بقياس وتقييم النظم المالية في الدول الأعضاء.

ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

الإشكالية الرئيسية للبحث: دور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم الصلابة المصرفية في البنوك الجزائرية؟

لمعالجة هذه الاشكالية والعمل على الإحاطة بالجوانب التي تشكل محاور هذا الموضوع قمنا بتحليلها الى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي وضعية مؤشر رأس المال في النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي وضعية مؤشر جودة الأصول في النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي وضعية مؤشر سلامة الإدارة في النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي وضعية مؤشر الربحية في النظام المصرفي الجزائري؟
- ما هي وضعية مؤشر السيولة في النظام المصرفي الجزائري؟

1) **فرضيات البحث:**

- توجد علاقة طردية بين جودة الأصول ونسبة الملاءة؛
- لا توجد علاقة عكسية بين سلامة الإدارة ونسبة الملاءة؛
- لا توجد علاقة بين الربحية ونسبة الملاءة؛
- توجد علاقة طردية بين السيولة ونسبة الملاءة عند مستوى معنوية 5%؛

3) **مبررات إختيار الموضوع:**

✓ مبررات موضوعية:

- الموضوع ذو صلة مباشرة بتخصص إقتصاد نقدي وبنكي؛
- أهمية ومكانة برنامج تقييم القطاع المالي في النظام المصرفي الجزائري؛

✓ مبررات ذاتية:

- الفضول والرغبة في التعمق في فهم برنامج PESFو الصلابة المصرفية؛
- الشعور بقيمة وأهمية الموضوع و الرغبة في مواصلة البحث فيه؛

4) **أهمية البحث:**

- أهمية برنامج تقييم القطاع المالي في تقليل صدمات؛
- معرفة مواطن القوة والضعف في النظام المصرفي الجزائري؛

5) **أهداف البحث:**

- التعرف على برنامج تقييم القطاع المالي؛
- تسليط الضوء على علاقة برنامج pesf والصلابة المصرفية؛
- معرفة علاقة مؤشرات الصلابة المصرفية على الملاءة الإجمالية من خلال الدراسة؛
- إبراز أهمية الصلابة المصرفية في القطاع المصرفي؛

6) **حدود البحث:**

من أجل الإحاطة بالموضوع والإجابة على إشكالية البحث و الإلمام بمختلف جوانبه حددنا مجال بحثنا في مايلي:

- المجال الزمني: تم إعتماد الفترة في الدراسة القياسية من 2009-2017؛
- المجال المكاني: بنك الجزائر/ الجزائر؛

7) **منهج البحث والأدوات المستخدمة:**

تستدعي طبيعة البحث إستخدام مناهج متعددة فقد كان المنهج الوصفي في بعض الأجزاء المرتبطة بالجانب النظري من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف حول برنامج تقييم القطاع المالي PESFو الصلابة المصرفية، ومنهج دراسة حالة في الجانب تطبيقي، وقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية و القياسية في هذا المنهج لإستخراج النتائج وتحليلها.

وفيما يخص المراجع المستعملة إعتمدنا على الأطروحات، مجلات، مواقع عبر الأنترنت، تقارير البنك الجزائر، أما فيما يخص الدراسة التطبيقية فإستعملنا برنامجEviews9.

8) صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة للموضوع؛
- عدم توفر الكتب في المكتبة تخص هذا الموضوع؛
- صعوبة استخدام برنامج Excel2010وEviews9؛
- غلق الجامعات والحجر الصحي بسبب جائحة فيروس كورونا(كوفيد19)؛

9) هيكل الدراسة:

لتوضيح مختلف جوانب البحث إرتأينا في دراسة هذا الموضوع تقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول برنامج PESF والصلابة المصرفية حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تضمن الإطار النظري لبرنامج PESF ومؤشرات الصلابة المصرفية، أما في المبحث الثاني فقد تعرضنا إلى الدراسات السابقة.

اما في الفصل الثاني فقد تناولنا الدراسات التطبيقية لدور برنامج تقييم القطاع المالي لتقييم الصلابة المصرفية، حيث قسم إلى مبحثين الأول حول الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والمبحث الثاني فقد عرضنا النتائج وقمنا بمناقشتها.

10) نموذج الدراسة:

قمنا بتصميم نموذج فرضي يربط بين متغيري الدراسة وفقا لما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة.

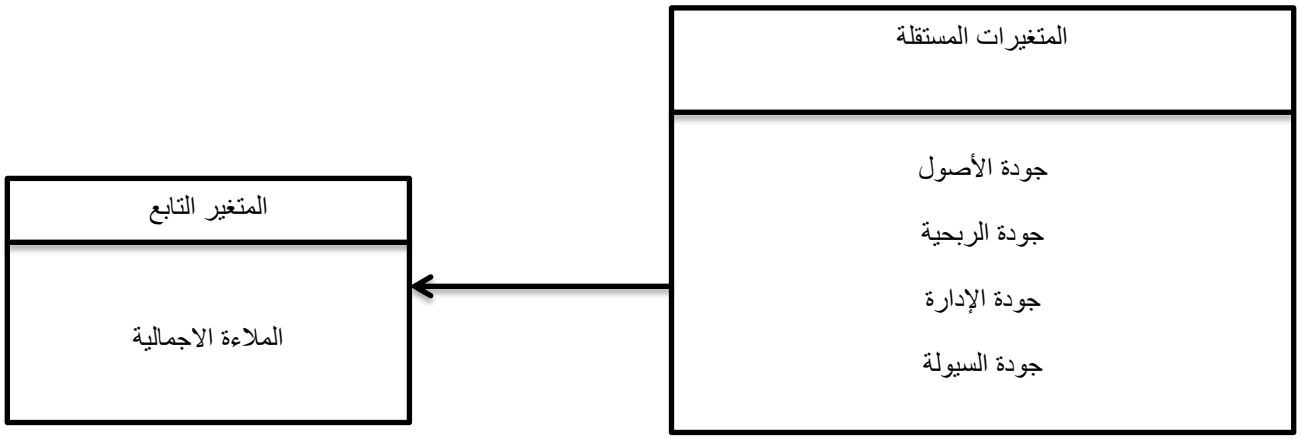

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفصل الأول:
عموميات حول برنامج
PESF
والصلابة المصرفية

تمهيد :

يعد موضوع برنامج تقييم القطاع المالي PESF في تقييم الصلابة المصرفية من الموضوعات الأساسية مدرج من طرف صندوق النقد الدولي وبالمساعدة التقنية للبنك الدولي لتفادي آثار الازمات المصرفية والمالية التي حصلت في كثير من دول العالم.

سنتناول في هذا الفصل من الدراسة الجانب النظري للدراسة والذي يحتوي على المبحث الأول ويتعلق بالمفاهيم ونوضح فيه مفهوم برنامج PESF وخصائصه ومكوناته وفي الأخير نتطرق الى مؤشرات الصلابة المصرفية، ثم المبحث الثاني الذي يحتوي على الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري لبرنامج pesf ومؤشرات الصلابة المصرفية.

يركز صندوق النقد الدولي على العلاقة بين صحة القطاع المالي من جهة وأداء الاقتصاد الكلي من جهة ودعم التدابير للحد من إحتمال وقوع الازمات من جهة أخرى، يأتي فيما يلي الإطار النظري لبرنامج تقييم القطاع المالي.

المطلب الأول: الإطار النظري لبرنامج pesf.

تطرقنا في هذا المطلب إلى مفهوم برنامج تقييم القطاع المالي ومكوناته والخطوط المهمة التي تخص هذا البرنامج.

الفرع الأول: مفهوم برنامج تقييم القطاع المالي pesf.

أظهرت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن صحة القطاع المالي في أي بلد تترتب عليها آثارا واسعة لإقتصادها وذلك من بلدان أخرى، لذا يسمح برنامج pesf بإجراء تحليل كامل وشامل وتقييم التطور المالي للقطاع المالي في إقتصاديات الدول المختلفة.

يأتي هذا العنصر ليقدم موجزا عن مفهوم برنامج pesf ومحددا للتقنيات والمنهجيات المعتمدة لتقييم إحتياجات الإستقرار والتنمية الشاملة في النظم المالية والإقتصاديات المختلفة حيث سنعتمد على العوامل، التي تستند عليها البعثة الثنائية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين، كما أن برنامج تقييم القطاع المالي أعد خصيصا عقب الأزمة الآسيوية، لتقييم مدى إستقرار الأنظمة المالية في دول أعضاء الهيئات الدولية، يتشكل من معايير تتعلق بالجوانب المحاسبية والمالية والإشرافية والتنظيمية.[1]

1. **التعريف ببرنامج تقييم القطاع المالي** pesf .

في أعقاب الأزمة المالية التي مست العالم أواخر تسعينات القرن الماضي و بالضبط بعد الأزمة الآسيوية "أزمة النمور "، ظهرت أهمية القطاعات المالية السليمة لإستقرار الإقتصاد الكلي في مختلف البلدان، و للنظام المالي الدولي الأوسع نطاقا، خاصة في عالم متزايد التكامل و الإندماج، و عليه وضع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ضمن الجهود الرئيسية لهما جهاز يسمى برنامج تقييم القطاع المالي "pesf" في ماي 1999 للتمكين من قياس النظم المالية في الدول الأعضاء داخل الصندوق و تقييمها، وقد تم تصميمه بصورة خاصة في تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف حتى يمكن التقليل من آثار الأزمات أو إنقاص إحتمالات حدوثها.[2]

و هذا من أجل المساعدة في تعزيز الأنظمة المالية، فقد أنشأت إدارات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي عملية تحديد البلدان ذات الأولوية لمشاركة برنامج تقييم القطاع المالي وتشجيعها بالإضافة الى إعطاء الأولوية للدول ذات الأهمية النظامية، والمعايير المستخدمة لتحديد أولوية برنامج تقييم القطاع المالي وتشمل البلدان

[1] بن الشيخ عبد الرحمان، **إتجاهات تقييم إستقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد –دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص105.

[2] المرجع السابق، ص 106.

ما يلي: ضعف القطاع الخارجي أو الضعف المالي، إحتمالية حدوث برامج إصلاح رئيسية التي تشير الى فائدة مالية ،ملامح سعر الصرف ونظام السياسة النقدية التي جعلت النظام المالي أكثر عرضة للخطر مثل عدم الإتساق مع الاقتصاد الكلي.[1]

وقد بدأ برنامج تقييم القطاع المالي على أساس تجريبي في البداية على بلدان من بينهم الدول الصناعية الكبرى[2] و في بلدان الأسواق الناشئة جنوب افريقيا على سبيل المثال و البلدان النامية، و يعد هذا البرنامج من قبل فريق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، سواء أجري في سياق المراقبة الثنائية المشتركة لصندوق النقد و البنك الدوليين بإسم " تقييم القطاع المالي " أو على أساس مستقل بإسم " وحدة الإستقرار المالي"، يمس هذا البرنامج إقتصاديات الدول النامية و الناشئة على حد سواء، هذا و قد أكملت 142 دولة التي تعد الجزائر واحدة منها الدول عملية الخضوع لهذا البرنامج، كثيرا منها خضعت له أكثر من مرة واحد خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008-2009، و أصبح جزءا منتظما من عمليات المصرف و الصندوق و قد تم بناء برنامج تقييم القطاع المالي على مجموعة من التقنيات التحليلية و أدوات التقييم من أجل أن يستفيد منها كبرى الهيئات المعينة بالسلامة و الإستقرار المالي و المصرفي بالخصوص بنك التسويات الدولي (BIS) و هيئات المعايير الدولية، حيث يغطي تقييم ثلاثة عناصر هي:[3]

- إمكانية تأثير المخاطر الرئيسية على الإستقرار المالي الكلي في المدى القريب؛
- إطار سياسة الإستقرار المالي للبلاد؛
- قدرة السلطات على إدارة وحل الأزمات المالية؛

كما يتضمن برنامج تقييم القطاع المالي ما يلي:

- تقييما للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام؛
- مدى حساسية النظام المالي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات؛
- مؤشرات السلامة المالية (نسبة كفاية رأس المال، حجم القروض اتجاهات العوائد)[4]
- تقييم تطورات وسياسة السيولة، وإطار إدارة الأزمات، والتنظيم اللائحي والإشراف في القطاع المالي، ومدى الإلتزام بالمعايير والقواعد المقبولة دوليا لعمل القطاع المالي؛
- متطلبات أحداث تنمية وتطوير أبعد في القطاع المالي؛

إتفق المجلس التنفيذي للصندوق في2020 على إجراء فحص مالي إلزامي كل خمس سنوات يغطي 7 قطاعات مالية ذات أهمية نظامية في سنة2020 خطط صندوق النقد الدولي لتقييم الصحة المالية لعدد يبلغ 12 بلدا

[1] International monetary fund the world bank, **Financial Sector Assessment Program-Review, Lessons, and Issues Going Forward,** prepared by the staffs of the world bank and the international monetary fund, February 24, 2003, P10

[2] بوهريره عباس، **دور الأساليب الحديثة في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018، ص 94.

[4] بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 106.

حتى يرصد أي مشكلة محتملة في الأفق، وأصدر بعد ذلك تقريرا مفصلا يتضمن توصيات للبلد المعني حول تعزيز إستقراره المالي.[1]

ووسط آفاق الإقتصاد العالمي القاتمة، ركز إهتمام الصندوق على المخاطر المحتملة في القطاعات المالية الكبيرة المترابطة.

قال السيد ديميتري ديميكاس الذي يشغل منصب مدير مساعد في إدارة الأسواق النقدية والرأسمالية المسؤولة عن إدارة البرنامج في الصندوق: **"لقد وافقت البلدان صاحبة أكبر حصص في الصندوق على إجتياز عملية رقابية على أوسع نطاقا على أساس منتظم والزامي، ودليل ذلك هو برنامج تقييم القطاع المالي."**[2]

جدول 01: البلدان التي تقييمها صندوق النقد الدولي في سنة 2020

البلدان التي يتم تقييمها بناءا على طلبها
الجزائر
ولاتفيا
الفلبين
جنوب افريقيا
ترينيداد وتوباغو

البلدان التي يلزم فيها الخضوع لتقييم الإستقرار المالي كل 5سنوات
النمسا
الدنمارك
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة
إيطاليا
كوريا
النرويج
الولايات المتحدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقرير صندوق النقد الدولي.

نظرا لإتساع أنشطة البنوك العالمية، ينظر الصندوق بدقة في ترتيبات التعاون الرقابي عبر الحدود. وفي البلدان التي تعتبر البنوك ذات الملكية الأجنبية فيها مؤثرة على النظام المالي يتعين أن تمتلك الجهة الرقابية في البلد المضيف أدوات رقابية كافية وأن تحتفظ بعلاقات تواصل جيدة مع الأجهزة التنظيمية المشرفة على البنوك الأم.

[1] https://blogs.imf.org/2020/01/30/countries-in-the-imf-financial-spotlight-in-2020/

[2] صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي-**الصندوق يجري مراجعة لأوضاع القطاعات المالية الكبيرة في 2012**، نشرة صندوق النقد الدولي، 13جانفي 2012، ص 2.

-ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج:

إن برنامج تقييم القطاع المالي هو عملية من العمليات التي أجمع عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أعد خصيصا لتقييم مدى إستقرار الأنظمة المالية في الدول الأعضاء، حيث يقوم بتحليل كامل وشامل يحدد من خلاله نقاط القوة ونقاط الضعف في القطاع المالي ثم وضع منهج لإتباعه من أجل التقليل من آثار الازمات المالية أو تجنبها إن أمكن.

الفرع الثاني: مكونات وخصائص برنامج تقييم القطاع المالي PESF.

1. **مكونات برنامج تقييم القطاع المالي:**

تضمنت دراسة فريق خبراء البرنامج لمكامن القوة ونقاط الضعف، والمخاطر في النظام المالي لبلد ما، ثلاث مكونات رئيسية هي:

1- تقييم إستقرار النظام المالي، بما في ذلك عناصر الإقتصاد الكلي التي يمكن أن تؤثر في أداء النظام، وأوضاع النظام التي يمكن أن تؤثر في الاقتصاد الكلي؛

2- تقييم مدى التقيد بالمعايير والأنظمة والممارسات ذات الصلة بالقطاع المالي؛

3- تقييم حاجات القطاع المالي من الإصلاح والتطوير ويحدد الفريق الذي يقوم بتطبيق البرنامج، الى حد كبير، إجراءات ينبغي القيام بها لتعزيز النظام المالي، كما يحدد الخطط الطارئة اللازمة، ويوفر تقديرا مفصلا للمفاعيل النقدية والمالية لهذه الإجراءات، وإذ تبين للفريق وجود أي ضعف في أي من هذه المجالات فإنه يقوم بتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة مكامن الضعف؛[1]

إن المحافظة على عافية النظام المالي تعتمد إلى حد كبير على وجود جو رقابي كاف وعلى وجود هيكلة توفر الحوافز، والتقييم الذي يقوم به البرنامج يتفحص الركائز التشريعية للقطاع المالي من أجل تقدير قدرة السلطات التنظيمية وأسلوب ممارساتها، ويتضمن هذا تقييما منهجيا للتقيد بمبادئ بازل الأساسية الخاصة بالإشراف الفعال على العمل المصرفي، وممارسة الشفافية في السياسات المالية والنقدية، ومعايير أسواق الأوراق المالية، والتأمين، وأنظمة المدفوعات، إذا كانت لهذه صلة بالوضع، كما أن قضايا قانونية ومؤسساتية أخرى لها تأثير على القطاع المالي يمكن بأن تكون تدرس أيضا.

إضافة الى ذلك، قد يكون من الضروري النظر في التصور الاستراتيجي لسلطات البلد بالنسبة لتطوير النظام المالي، وفي الدول النامية أين تكون الأسواق المالية غير المتطورة، يكون من الضروري توجيه إهتمام خاص لإحتمالات تطوير أسواق رأس المال والإدخارات التقاعدية (صناديق التأمين والتقاعد). فهذه الأجزاء من النظام المالي تسهم في دعم النمو الاقتصادي.

[1] بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 110.

الشكل (02): بنية برنامج تقييم القطاع المالي

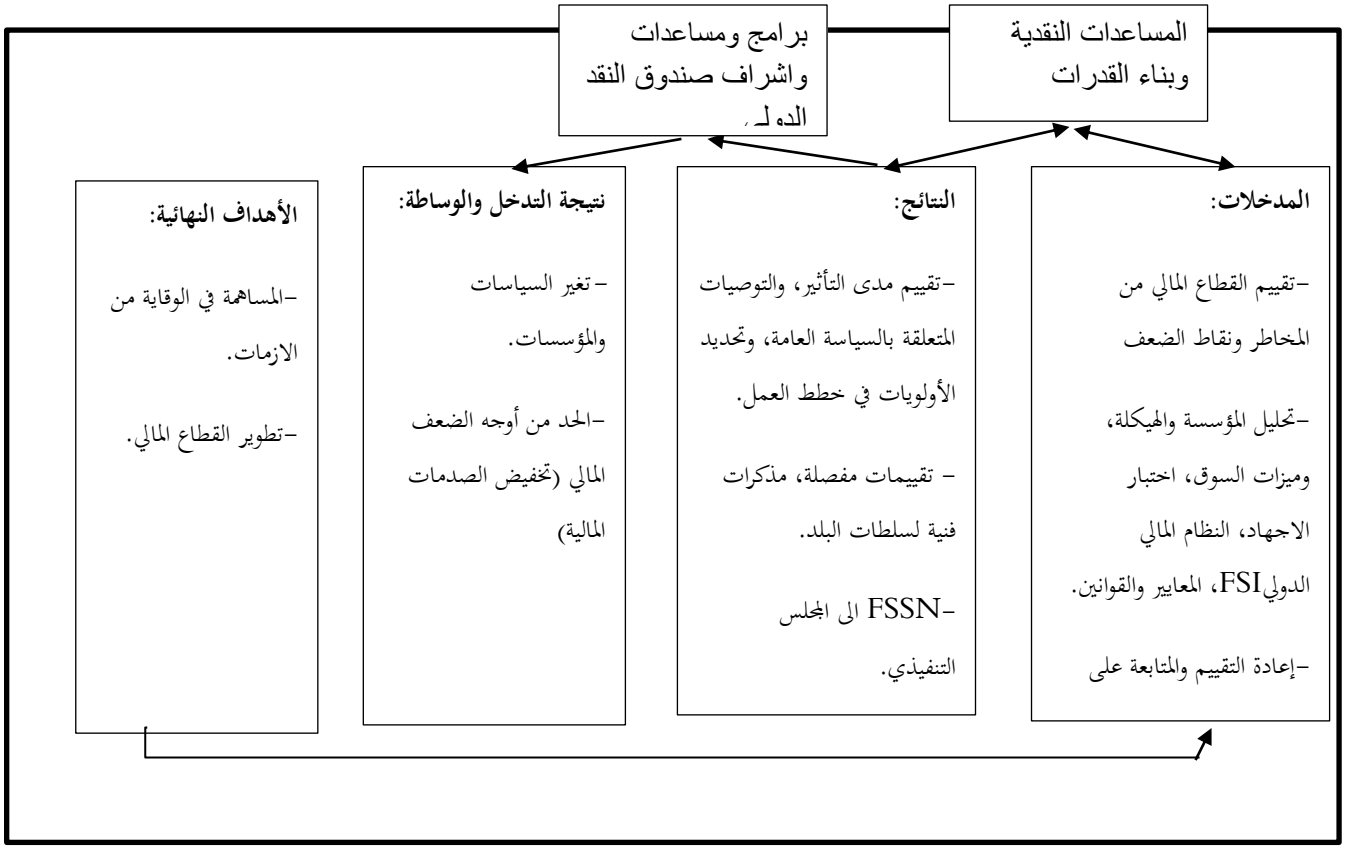

المصدر:.www.imf/ico, ico: Evaluation (FSAP)

إن هذه المكونات المختلفة لعملية التقييم التي يجريها البرنامج تستلزم تفحصا لعدد كبير من المجالات، حيث ينبغي عند بدأ عملية التقييم أن يأخذ في الحسبان بنية القطاع المالي في الدول المشاركة في البرنامج، و أن يستعان بالمعايير الدولية، و بأفضل الممارسات، والإستعانة بالخبرة المتراكمة لدى البنك المركزي، وكذلك بالمعلومات المتوفرة في السوق، ورغم كثرة هذه المجالات لدى العاملين في الصندوق و البنك معرفة واسعة إكتسبوها من العمل لدى الحكومات أو مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك من الاعمال التي قامت بها هاتان الدوليتان سابقا، ويسمح هذا الأمر بتحديد القضايا التي تعتبر الأهم في الدول المعنية، والتركيز على عمل البرنامج.

2. خصائص برنامج تقييم القطاع المالي:

برنامج تقييم القطاع المالي له وحدتان أساسيتان هما:

1-تقييم الإستقرار المالي: يرتبط بالنظام المالي ومكوناته وجميع الأنشطة المرتبطة به أي العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي.[1]

[1] بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي –حالة النظام المصرفي الجزائري-**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015، ص44.

2-تقييم الوضع المالي: العمل على تحديد الخلل في الأنظمة المالية ومعاينة المخاطر عن تفاعل الشركات كجزء من النظام المالي.[1]

يمكن تقييم هذه المكونات في نفس الوقت أثناء مهمة مشتركة بين صندوق النقد الدولي والمصرف أو في أوقات مختلفة، وتتلخص النتائج الرئيسية لهذا البرنامج في تقييم إستقرار النظام المالي. أما تقييم التنمية الإقتصادية في برنامج تقييم القطاع المالي يقع تحت مسؤولية البنك الدولي،[2] حيث يركز تقييم التنمية على المدى الطويل ويحتاج لتعميق وتعزيز القطاع المالي، ومعالجة نقاط الضعف الرئيسية في كفاءة وقوة مساهمة القطاع المالي في النمو على المدى طويل الاجل والتنمية الاجتماعية.

الفرع الثالث: أساليب وأدوات برنامج تقييم القطاع المالي.

تم تطوير بعض أساليب وأدوات عمل فريق برنامج التقييم خصيصا لهذا البرنامج، وفيما يلي نجد بعض الأساليب:

1-التحليل العقلاني الكلي وإختبارات الإجهاد وتحليل السيناريوهات:

إختبارات الإجهاد المالي هي عنصر في جميع تقييمات برنامج تقييم القطاع المالي يهدف للمساعدة في تقييم المخاطر ونقاط الضعف الناشئة عن الروابط المالية [3] الى إبراز الترابط بين أداء الاقتصاد الكلي وسلامة القطاع المالي. إقترح صندوق النقد الدولي بعد الأزمة المالية العالمية في2007 عدة مبادئ لإختبار القدرة على تحمل الضغوط منها:

- تحديد المحيط المؤسسي للإختبارات بصورة مناسبة؛
- إدراج جميع المخاطر وهوامش الأمان المهمة؛
- الإستفادة من وجهة نظر المستثمر في تصميم الاختبارات؛[4]

تساعد إختبارات الإجهاد المالي وتحليل السيناريوهات في معرفة تأثير الصدمات التي تحصل في الاقتصاد الكلي، والتغييرات الهيكلية، وإبتكارات القطاع المالي على ربحية المؤسسات المالية وقدرة وفائها بإلتزاماتها، ما يعني أن إختبارات الإجهاد يركز على مدى قدرة النظام المالي في دولة ما على تحمل الصدمات المختلفة.

---

[1] المرجع السابق، ص 184.

[2] بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 96.

[3] prepared by the staffs of the world bank and the international monetary fund, Op. Cit, P 21.

[4] عبد الرحمان بن ساعد، **اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الازمة المالية العالمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014، ص121.

2-أساليب التقيد بالمعايير والأنظمة الخاصة بالنظام المالي وتطبيقها:

يسمح هذا النوع من الأساليب بكشف الثغرات في أنظمة القطاع المالي وممارسات الشفافية فيه، وبالتالي يتيح تحديد حاجات الإصلاح والتنمية في المجال الذي يشمله المعيار، إضافة إلى ذلك يوفر معلومات قيمة تستخدم في التقييم العام لإستقرار النظام المالي.

كما يلعب تقييم المعايير دورا أكثر محدودية في تحديد مكامن الضعف للأنظمة المالية في الوقت الحاضر، لأن هذه تتأثر بعدد كبير من العوامل المتعلقة بالإقتصاد الكلي وتلك المتعلقة بالناحية الهيكلية، وينبغي أن يتم جمع أنواع التقييم مع مجموعة أوسع من المعلومات والتحاليل للحصول على صورة كاملة للمخاطر، ولمكامن الضعف.[1]

الفرع الرابع: أهداف برنامج تقييم القطاع المالي.

يعد برنامج تقييم القطاع المالي أمرا إلزاميا بالنسبة لبعض القطاعات المالية المهمة في العالم تلتزم بإجراء فحص دوري لقطاعاتها كل خمس سنوات، و الهدف من برنامج تقييم القطاع المالي هو تقييم ثلاثة عناصر أساسية، تمثل الأولى سلامة المصارف و المؤسسات المالية وجودة الرقابة على الأسواق المالية، جنبا إلى فحص قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات على مواجهة الأزمات، أما بالنسبة لتقييم التنمية الاقتصادية فإن هذه المهمة تقع على عاتق البنك الدولي، ونشير هنا أنه ليست هناك صيغة تصلح للجميع ويحدد الصندوق في هذه التقييمات.[2]

كما يسعى برنامج تقييم القطاع المالي لتحقيق أهداف محددة أهمها:

- الكشف عن مكامن القوة والضعف في القطاعات المالية عموما وفي النظم المالية خصوصا؛[3]

- التقليل من إحتمال وقوع الأزمات، وتوفير شمولية وتحليل أفضل للنظم المالية؛

- تعزيز الجهود إلزامية إلى تحقيق الإستقرار المالي والنمو على الصعيد المحلي والدولي؛

- مساعدة البنك والصندوق، والأسرة الدولية عموما في تصميم المعونات الملائمة؛

- الإستخدام الأفضل للخبرات النادرة؛

- تحليل القطاع المالي بما في ذلك تحليل الكفاءة والقدرة التنافسية؛

[1] بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

[2] د. بوهريره عباس، دور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم استقرار القطاع المالي دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، **مجلة دراسات اقتصادية**، جامعة الجلفة، 2020-01، ص 120.

[3] المرجع السابق، ص 106.

- مدى قدرة الأجهزة الرقابية وصناع السياسات وشبكات الأمان المالي على التحرك الفعال في مواجهة الأزمات؛[1]

الفرع الخامس: معايير برنامج تقييم القطاع المالي.

إن القواعد والمعايير الدولية للقطاع المالي المتعلقة بتنظيم أسلوب و أداء المؤسسات في القطاع المالي، هي كذلك توجيهات للسلطات التشريعية، وهي تأخذ أشكالا متعددة، فقد تكون متعلقة بالتعريفات أو القواعد والممارسات أو بالمبادئ أو بالمناهج أو حسب المجالات أو حسب الوظائف، يمكن لتقييم مدى مراعاة المعايير والقواعد الخاصة بالقطاع المالي في مجموعة وقياس ممارسات البلد في ضوء المعايير الدولية، وضع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ضمن برنامج تقييم القطاع المالي المعايير الدولية للأداء المالي ضمن ثلاث مجموعات كما يلي:

1- **في المجموعة الأولى**: ضمن المعايير المطبقة في برنامج تقييم القطاع المالي، يشرف صندوق النقد الدولي على تطوير المعايير التالية:

- قواعد الصندوق بشأن الممارسة السليمة في شفافية السياسات النقدية والمالية؛

- قواعد الممارسة السليمة في شفافية الميزانية؛

- قواعد نشر البيانات؛

2- **في المجموعة الثانية**: القواعد التي تتعلق بالمؤسسات والبنية الأساسية للأسواق، والتي يشرف عليها الصندوق والبنك معا نجد:

- تنظيم موضوع الإفلاس وضمان حقوق الدائنين؛

- مبادئ الإدارة السليمة؛

- معايير المحاسبة الدولية؛

- معايير التدقيق أو المراجعة الدولية؛

- المبادئ الرئيسية لنظم الدفع المهمة نظاميا، وتوصيات تسوية الأوراق المالية؛

تغطية الأحكام الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، والنواحي المتعلقة بتمويل الإرهاب؛

3- **المجموعة الثالثة**: تتعلق بالتنظيم والرقابة، يشرف البنك الدولي على تطويرها:

- مبادئ بازل الرئيسية للرقابة المصرفية الفعالة؛

[1] بوهريره عباس، مرجع سبق ذكره، ص 95.

- أهداف ومبادئ التنظيم اللائحي للأوراق المالية؛

- المبادئ الرئيسية للإشراف على التأمين الخاصة بالإتحاد الدولي لمشرفي التأمين؛[1]

الفرع السادس: القطاعات المالية تحت أضواء الصندوق في 2020.

قام الصندوق في عام2020 بعمليات تقييم للنظم المالية في بلدان الأعضاء، من أجل تحديد المخاطر التي تتعرض لها واقتراح السياسات الكفيلة بتعزيز إستقرارها المالي، وتتعلق ثلاثة من هذه التقييمات ببلدان تصنف نظمها المالية ضمن النظم المالية ذات الأهمية النظامية، وهي بلجيكا والبرازيل وبولندا.

وبالإضافة إلى ذلك أجرى خبراء الصندوق تقييما للإستقرار المالي في منطقة اليورو، وتقييمات مماثلة تغطي أرمينيا وجمايكا وناميبيا وبيرو ورومانيا وتنزانيا.

بالإضافة إلى العشرة تقييمات المقرر إستكمالها هذا العام، من المرجح أن يبدأ الصندوق عام 2018 في اجراء15 تقييما جديدا للإستقرار المالي. ومن المرجح أنم تغطي هذه التقييمات تسعة نظم مالية ذات أهمية نظامية، وهي أستراليا والنمسا وكندا وفرنسا ومنطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة وإيطاليا وكوريا وسنغافورة وسويسرا. وهناك تقييمات أخرى للإستقرار المالي قد تغطي الجزائر وجزر الباهاما والكويت وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا ومالطا وتايلند. ويتم اجراء خمسة من هذه التقييمات بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي.[2]

وتوضح التقييمات التي إستكملت حتى الان أن البلدان المعنية تعمل على إعتماد أساليب أفضل لرصد ومراقبة مواطن الانكشاف للمخاطر المالية، كما تعمل على تحسين الأطر التي ترتكز عليها في إختبار أثر الضغوط على ملاءة البنوك.

وقد بدأت الإصلاحات التنظيمية المطبقة منذ وقوع الأزمة المالية العالمية تحدث فرقا واضحا في هذا الخصوص، غير أن الثغرات وأوجه القصور لاتزال قائمة في ثلاثة مجالات عامة، هي تحليل المخاطر الاقتصادية الكلية المالية، والرقابة على البنوك والمؤسسات غير المصرفية حسب مستوى المخاطر وإدارة الازمات ويواصل الصندوق التركيز على هذه القضايا ويعمل مع البلدان الأعضاء لمعالجتها.

[1] بن الشيخ عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 106-108.

[2] صندوق النقد الدولي، القطاعات المالية تحت أضواء الصندوق في 2018: [متاح على الرابط]
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/02/01/blog-countries-in-the-imf-financial-sportlight-in-2018. 22/02/2018. 14 :55.

المطلب الثاني: الإطار العام لمؤشرات الصلابة المصرفية.

تم التعرض في هذا المطلب إلى ثلاثة فروع مفهوم وأهمية تقييم الصلابة المصرفية وأهم مؤشراته.

الفرع الأول: مفهوم الصلابة المصرفية.

أصبح الإستقرار المصرفي على مدى العقد الحالي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الإقتصادية. فهناك أكثر من إثني عشر بنكا مركزيا والعديد من المؤسسات المالية (بما فيها صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) تصدر تقارير دورية عن الإستقرار المصرفي وتخصص جانبا للإستقرار المصرفي والسعي لتحقيقه.

تعريف الصلابة المصرفية:

يكون النظام المصرفي والمالي صلبا مستقرا إذا ما إتسم بالإمكانيات تيسير كفاءة توزيع الموارد المالية إلى جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى (كالإدخار- الإستثمار- الإقراض والإقتراض- وخلق السيولة وتوزيعها).

وفق FMI تعد مؤشرات السلامة دليل للإنذار ومؤشرات لتحليل وتقييم ومتابعة متانة وهشاشة النظام المصرفي من أجل دعم الاستقرار، وتحديد المخاطر التي قد تنجز عنها في أسوء الأحوال فشلا للقطاع المصرفي.

مؤشرات السلامة هي مؤشرات تدل على مدى صلابة وإستقرار النظام المصرفي والمالي، وتساعد على تقييم مدى قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات والصدمات الخارجية أو الداخلية والإقتصادية عموما. وهي تعمل كأداة إنذار المبكر (system d'alerte (EWS في حالة تعرض الجهاز المصرفي للخطر.[1]

كما نستنتج أن الصلابة المصرفية لها إجراءات إحترازية والتي تساعد البنوك على التنبؤ المبكر بالأزمات في حالات تعرض الجهاز المصرفي المالي للمخاطر.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الصلابة المصرفية.

- تسمح بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنيا على مقاييس كمية موضوعية.
- تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة كافة المعلومات لعملاء السوق والجمهور.
- مقاييس تسمح بمقارنة الأوضاع (من خلال المؤشرات) عبر النظم المصرفية للدول المختلفة.
- تعمد على كشف مخاطر إنتقال عدوى الأزمات المالية والعمل على التقليل من حدتها.
- تعمل كمؤشرات إندار مبكر عن الأزمات والصدمات المصرفية.[2]

---

[1]-عباس بوهريره، عبد اللطيف مصيطفى، **تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر-حالة بنك(AGB-CPA)**-المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07،جامعة ورقلة،الجزائر، النشر2017،ص.108_109.

[2]-شيلي وسام، دقدي عيد المجيد، **اثر اتفاقية بازل3 على مؤشرات الصلابة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2016-2009)**،مراجعة عمليات اعادة التكليف الاقتصادي والتكامل في الاقتصاد العالمي،المجلد13، العدد26،جامعة الجزائر3،ص .4.

الفرع الثالث: مؤشرات الصلابة المصرفية.

أولا: المؤشرات الإحترازية الجزئية.

تعتمد المؤشرات الإحترازية الجزئية على مجموعة من المؤشرات "مؤشرات السلامة المالية" المبينة على أسس موضوعية، بهدف تحليل الوضع للمؤسسات المالية في الدول، حيث تشير إلى ما يسمى بإطار (نظام التقييم المصرفي "CAMELS")، الذي يعتبر من الوسائل الرقابية المباشرة للوقف المالي للبنوك وكذلك معرفة درجة تصنيفها الإئتماني.

هو نظام لحساب وتحليل21 مؤشر رئيسي على أساس المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية والميزانيات والتدفقات النقدية، والتكوين النوعي والكمي للمحفظة المالية، مصادر التمويل، مجلس الادارة، النشاطات والافراد، معطيات الاقتصاد الكلي.[1] يتضمن المؤشر على العناصر التالية:

1- مؤشرات كفاية رأس المال Capital Adequacy Indicators:

تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود الميزانيات العمومية لهذه المؤسسات. وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية مثل مخاطر أسعار الصرف و مخاطر الائتمان و مخاطر أسعار الفائدة. و تتعدد مؤشرات كفاية رأس المال و تتعدد مؤشرات كفاية رأس المال إحساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى بنود خارج الميزانية Off Balance Sheet Items مثل المتاجرة في المشتقات Financial Derivatives.

2- مؤشرات جودة الأصول Asset Quality Indicators:

بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة و نوعية الأصول . كما أن مخاطر الإعسار في المؤسسات المالية تأتي في الغالب من نوعية الأصول و صعوبة تسيلها . ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الأصول. مؤشرات جودة الأصول يجب أن تأخذ بعين الإعتبار مخاطر الإئتمان Credit Risk المتضمنة في عمليات خارج الميزانية مثل الوكالات Trustsو الرهونات و الإتجار بالمشتقات Financial Deviations. كما أنه في بعض البلدان مثل البحرين يجب أن يتم الأخذ بعين الإعتبار عمليات البنوك التي تقدم خدماتها لغير المقيمين Off Share Banks وذلك لإمكانية إنتقال المخاطر منها إلى قطاع البنوك المقيمة.

3- مؤشرات سلامة الإدارة Management Sounders Indicator:

سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية (كغيرها من المؤسسات)، إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة و ليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق. وهي كذلك مؤشرات

[1]-بوبكر مصطفى، **الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر،السنة2015،ص55.

نوعية وليست كمية و معظمها تطبق ضمن مخاطر العمليات Operational Riskإلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الإعتماد عليها.

4- مؤشرات الإيرادات و الربحية Earnings and Profitability Indicators:

إن إنخفاض هذه النسب يعطي إشارة إلى وجود إشكالات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية في حين الإرتفاع العالي (غير الطبيعي) في هذه النسب قد يعكس سياسة إستثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن النظر إليها في تقييم ربحية المؤسسات المالية أهمها:

العائد على الأصول(Return on Assets (ROA: وتقاس هذه النسبة بصافي الأرباح إلى إجمالي الأصول. ويمكن أن تحتسب هذه النسبة بتعريفات مختلفة للأرباح مثل الأرباح قبل و بعد الفوائد والضرائب، الأرباح باستثناء الأرباح الطارئة وغيرها.[1]

العائد على حقوق الملكية Return on Equity(ROE): إن هذه النسبة المقاسة بصافي الأرباح إلى معدل رأس المال يعكس معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرون الذين يحملون رأس مال المؤسسات المصرفية. وعلى كل الأحوال فإن إرتفاع هذه النسبة قد تفسر من خلال إرتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال. أما إنخفاض النسبة فيمكن أن تفسر من خلال إنخفاض الأرباح أو إرتفاع رأس المال. بشكل عام يمكن إحتساب هذه النسبة، حتى يتم التأكد من مدلولها، بأخذ رأس المال بتعريفاته المختلفة، رأس المال الشريحة الأولى (Tier 1) والثانية (Tier 2) كما يمكن إحتساب نسب رأس المال بتعريفاته المختلفة إلى إجمالي رأس المال وبنفس الطريقة يمكن أخذ تعريفات مختلفة للأرباح.

معدلات الدخل والإنفاق(Income and Expense Ratios):إن مثل هذه النسب ممكن أن تغطي صورة واضحة عن تركيبة الأرباح والنفقات ومدى إستمرارية تحقيق الأرباح بالنسبة المؤسسات المالية، ومدى مقدار المخاطرة الذي تأخذ هذه المؤسسات. إن هذه النسب مفيدة جدا في أنها تعطي فكرة عن مصدر العمليات التي تدر الأرباح، كأن يكون الدخل من محافظ الإقراض أو المتاجرة أو غيرها. وحتى يمكن تحديد أي من عمليات المتاجرة التي تدر الأرباح (تجارة- الأسهم والسندات- أسعار الصرف- أو غيرها)في حين أن نسب النفقات يمكن أن تعطي فكرة عن مواطن الضعف في توليد الأرباح والنفقات التي تأكل هذه الأرباح.

فنسب النفقات يمكن أن تحتسب وفقا لنوع المصروفات كالنفقات الإدارية أو نفقات الرواتب والأجور أو مدفوعات الفوائد أو غيرها من النفقات.

5- مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators):

في كثير من الحالات يحدث الإعسار لمالي في المؤسسات المالية بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. مؤشرات السيولة بشكل عام تشمل جانب الأصول، وليس فقط الأصول. في جانب الخصوم، يجب النظر إلى مصادر السيولة كالإقراض فيما بين البنوك والتمويل من البنك المركزي. كما يجب

[1]-أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص.27-30.

لمؤشرات السيولة أن تأخذ عدم التطابق في آجال الاستحقاق (Maturity Mismatching) بين الأصول والخصوم في مجمل القطاع المالي أو على مستوى المؤسسات المالية ذات الحجم الكبير.[1]

6- درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية (Sensitivity to Market Risk Indicators):

يتعلق مؤشر الحساسية بعمليات المتاجرة في المحافظ التي تتضمن العديد من الأدوات المالية كالأسهم والسندات الحكومية والمشتقات المالية، حيث تكون هذه الأدوات عادة محفوفة بعدة مخاطر مثل أسعار الأسهم، حيث تشير إلى تذبذب أسعار الأسهم (Volatility) التي يمكن حسابها من خلال "نموذج التسعير الرأسمالي للأصول" أو "المضاربة في تسعير الاصول"، وأسعار الصرف، وأسعار الفائدة وأسعار السلع. تتكون درجة الحساسية من أربعة مؤشرات لمختلف الأنواع من المخاطر، وهي:

- مخاطر أسعار الفائدة؛

- مخاطر أسعار الصرف؛

- مخاطر أسعار الأسهم؛

- مخاطر أسعار السلع؛[2]

[1]-أحمد طلفاح، مرجع سبق ذكره، ص.31-32.

[2]-صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره، ص.7.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

من خلال الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذا الموضوع، والتي تتعلق به أو بعض أجزائه الأساسية والتي تمكنا من الحصول عليها ومقارنتها بين الدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

01 - بوهريره عباس، دور برنامج تقييم القطاع المالي PESF في قياس الصلابة المصرفية وتدنية المخاطر في الجزائر –مع إشارة للتجربة الجزائرية- جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، 2014/2010.

أظهرت عينة الدراسة بأن لبرنامج "PESF" القدرة على تحديد صلابة ومتانة النظام المالي والمصرفي، وذلك لما له من ميزات في تحليل لمجمل عناصر النظام المالي فهو أسلوب متكامل يبدأ بقياس، ثم محاكاة الأزمات بالاعتماد على برنامج إختبار الضغط، وينتهي بمقارنتها مع معايير الرقابة المصرفية الفعالة والحصيفة ال29 للجنة بال. والجزائر تحاول بصدق تبني بعض المعايير الدولية والوصول إلى منظومة مصرفية ذات أهمية نظامية من خلال جملة من التشريعات الخاصة بقواعد الحيطة والحذر، بالإضافة إلى اعتمادها لبرنامج "PESF" يعطيان صورة واضحة على ذلك.

- بوهريره عباس، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر – حالة بنك (AGB-Cpa)- علوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر.

فإن هذه الدراسة أتت لتحليل وتوصيف لأهم مؤشرات السلامة المصرفية (La sécurité bancaires) في النظام المصرفي الجزائري، والتي جاءت نتيجة تطور السوق المصرفية العالمية ونتيجة التأثر بما أصدرته لجنة بازل من مقررات، بداية بالتعرف على هذه المؤشرات والنسب المالية المطبقة فيها، ومدى تطابقها مع المعايير الدولية لقواعد السلامة المصرفية ومن ثم تقييم قواعد الصلابة المصرفية وفق مؤشرات CAMELS & FMI،وهدف هذه الدراسة بشكل عام تتماشى وتقرير بنك الجزائر حول تطور الوضعية النقدية والاقتصادية للبلاد خلال الفترة المدروسة. وقد أفضت الدراسة إلى عامل مهم هو أن النظام المصرفي الجزائري

يعاني من مشكل تركيز في الأصول وأبرز عيانا وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول. وعليه من خلال ما تم عرضه يمكنا لإجابة على إشكالية الموضوع بالقول أنه وفضلا لإصلاحات المختلفة مند صدور الأمر 03-11 فقد تعزز تسيير المخاطر المصرفية، كما تعد مؤشرات صلابة النظام المصرفي معتبرة بل وتعزز البعض منها في الأربع سنوات الأخيرة، وأن وضعية القطاع المصرفي متينة على العموم بحكم أنه لم يتضرر بالصدمة الخارجية القوية 2008-2009.

02- دراسة بوهريره عباس، دور برنامج FSAP في تقييم إستقرار القطاع المالي –دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني-.

هدفت هذه الدراسة أهم مكونات القطاع المالي الفلسطيني والعامل الأكثر تأثيرا في الإستقرار المالي ويمثل قناة التمويل الرئيسية للقطاعين العام والخاص لذلك، وله تأثير عميق على مجمل الإقتصاد الفلسطيني. ويعد

القطاع المالي ذو جودة من حيث الأصول ومستوى القروض المتعثرة ما يعزز قوة المراكز المالية للبنوك وينصرف هذا المستوى إلى نظام المعلومات الإئتمانية والبيانات والخدمات التي يقدمها عن حالة الإئتمان للعملاء، لذلك حري بسلطة النقد الفلسطينية على مواصلة تطوير هذا النظام، رغم الصلابة المعتبرة للنظام المصرفي إلا أن إنكشافه على الحكومة والقطاع العمومي والنمو المطرد للإئتمان يفرض تحديات على سلطات النقد الفلسطينية للحفاظ على هذا الأداء.

03- رقية غزال، أثر السياسات على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- حالة البنك الوطني- وكالة الوادي، الوادي، الجزائر.

وصلت هذه الدراسة أن متغير التوازن الخارجي الخاص بسياسة التجارة الدولية ليس له اثر على أداء البنك الوطني الجزائري وهذا ما يفسره معامل الإرتباط حيث أظهر أنه هناك علاقة إرتباطية ضعيفة جدا.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية.

01- صلاح الدين محمد أمين الإمام، إستخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة.

لغرض تحقيق هدف تم دراسة وتحليل نظام الإشراف والمراقبة المعتمد من قبل البنك المركزي ومن ضمن الإجراءات التي إعتمدها البنك المركزي العراقي من خلال تطبيق المعيار الوطني لتصنيف المصارف وفقاً لنظامCAMELS . يعد نظام تصنيفCAMELS من الأساليب الإشرافية الفاعلة لتقويم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومتانة مراكزها المالية ومدى قدرتها على التكيف مع أي متغيرات ذات علاقة بنشاطها، كما أنه يضمن أن المصارف تسير في الإتجاه الصحيح أو عكسه. ويطبق هذا النظام بشكل موحد على كافة المصارف من قبل قسم الرقابة الميدانية في البنك المركزي العراقي ويتم في نهاية كل تفتيش يجري على المصارف إعداد تقويم الأداء المصارف وفقاً لهذا النظام. وهناك أدلة ومؤشرات على وجود ترابط بين معدلات العائد التي تحققها المصارف وبين درجة التصنيف وفق نظامCAMELS .

02- تقرير باتريك امام، تقرير صندوق النقد الدولي رقم 14\161 (تقييم استقرار النظام المالي). يوفر التمويل المحلي حماية البنوك من الصدمات الخارجية، ويتولى مسؤوليات إضافية في مجال الإستقرار المالي، كما يوفر حماية البنوك من الصدمات الخارجية ومسؤوليات إضافية في مجال الاستقرار المالي، كما تشير إختبارات الإجهاد إلى أن الإئتمان وتحديدا تركيز القروض هما بسبب مخاطر القطاع المصرفي وأن البنوك العامة هي الأكثر عرضة للخطر ولا تزال حوكمة البنوك العامة بحاجة إلى التعزيز وتحسين نظام الضمانات وتعزيز حقوق الإعسار والرقابة المصرفية على المخاطر والإشراف والرقابة على القطاع المالي، وتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال من خلال معالجة أوجه القصور الإستراتيجية التي حددها وتعزيز شبكة أمان القطاع المالي وإدخال نظام التسوية.

03- تقرير صندوق النقد الدولي رقم 04\138تقييم إستقرار النظام المالي. يعمل على تعزيز سلامة ودور التمويل في التنمية وخصخصة البنوك العامة على مدى المتوسط، وتحسين بيئة عمل البنوك

لخفض تكاليف الوساطة وتعديل السيولة ودورات الإئتمان التي تنكمش المخاطرة في البنوك مع إعادة رسملتها ولاتزال البنوك العامة الجزائرية بحاجة إلى المزيد من التمويل وإعادة الهيكلة كما يجب أن يصبح المساهم الحكومي نشيطا وفرضيا ويجب تقديم الدعم المباشر للميزانية وتحسين بيئة عمل البنك لخفض تكاليف الوساطة.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

من خلال نتائج الدراسات السابقة التي تم عرضها فإنه يمكن القول أن هناك القليل من الدراسات التي تناولت موضوع برنامج PESFفي تقييم الصلابة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري وكانت الفترة محدودة من2009-2017بالإعتماد على تقارير البنك الجزائر وتمت معالجتها ببرنامج Eviews9. وخلصت دراستنا تأثير كل عنصر من مؤشرات صلابة المالية الذي يأثر على الملاءة الإجمالية لدى الجهاز المصرفي الجزائري تبين لنا أن هناك عنصر من الصلابة المصرفية يؤثر بدرجة كبيرة على الملاءة الإجمالية في الجهاز المصرفي وتم التوصل إلى أن هناك عناصر لا تؤثر بدرجة كبيرة على مؤشرات الصلابة المصرفية وهي: سلامة الإدارة والربحية على الملاءة الإجمالية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وجدنا أن برنامج تقييم القطاع الماليPESF أعد خصيصا لتفادي الأزمات ولتقييم مدى إستقرار الأنظمة المالية في الدول الأعضاء، وهو تحليل كامل وشامل يحدد من خلاله نقاط الضعف و نقاط القوة في القطاع المالي للتقليل من الأزمات.

يعتمد برنامج تقييم القطاع المالي PESF على نموذج Camel في الصلابة المصرفية أو ما يسمى بمؤشرات الإنذار من بين الأدوات الأساسية المستخدمة في عملية تقييم القطاع المالي والمصرفي، ويقوم بتحليل ودراسة الوضع للمؤسسات المالية وهو يعتمد على ستة مؤشرات ملاءة رأس المال، جودة الأصول، سلامة الإدارة، الربحية، السيولة، ومخاطر السوق حيث عرف هذا النموذج عدة تغيرات.

وفي الفترة الأخيرة تم ظهور عدة أنظمة ونماذج لتقييم القطاع المالي ولكنها تختلف حسب رؤى وأفكار أصحابها وهنا تبقى حرية إختيار النموذج حسب صاحب إتخاد القرار. ومن هنا نتطرق إلى الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية لمؤشرات الصلابة المصرفية وعرض أهم المتغيرات وتحليل ومناقشة النتائج.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم الصلابة المصرفية

تمهيد

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى الأسس النظرية المتعلقة ببرنامج تقييم القطاع الماليPESF ومؤشرات الصلابة المصرفية بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بجوانب موضع البحث، سنحاول في هذا الفصل معرفة دور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم الصلابة المصرفية، من خلال التعرف على المتغيرين.

ولتوضيح الجانب التطبيقي للدراسة أكثر قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين حيث يشمل المبحث الأول على طرق جمع وتلخيص المعطيات والبيانات اللازمة للدراسة، بالإضافة إلى تعريف متغيرات الدراسة، وكيفية قياسها، والأدوات الإحصائية والقياسية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات والبيانات التي تم جمعها، كما قمنا بعرض وتحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة في المبحث الثاني. وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي: ما هو دور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم البنوك الجزائرية؟

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

يحتوي هذا المبحث على مطلبين، نعرض في المطلب الأول طرق جمع المعطيات وتعريفات بسيطة بها، ونعرض في المطلب الثاني طرق ترميز المتغيرات والأدوات المستخدمة في الدراسة. فيم تتمثل هذه المتغيرات وكيف تم الحصول عليها ومعالجتها؟

المطلب الأول: جمع المعطيات والتعريف بها.

للقيام بالدراسة التطبيقية نحتاج في بحثنا إلى المعطيات الخاصة بالإقتصاد الجزائري، ومن خلال دراستنا لمؤشرات الصلابة المصرفية المأخوذة من الموقع الرسمي لبنك الجزائر قمنا بتجميع عدد من المؤشرات المفسرة للموضوع للفترة الممتدة من 2009 الى غاية 2017، وهذا بمعطيات سنوية. فيما يلي نعرض متغيرات الدراسة وطرق جمع المعطيات، وكذا الأدوات الكمية والبرامج الإحصائية المستخدمة في الدراسة التطبيقية.

الفرع الأول: متغيرات الدراسة.

تنقسم هذه المتغيرات إلى متغير تابع ومتغيرات مستقلة، فالمتغير التابع هو المتغير الذي يتم التأثير عليه من قبل المتغير أو المتغيرات المستقلة، أما المتغيرات المستقلة فهي المتغيرات الرئيسية التي تستحوذ على الإهتمام وهي التي تؤثر ولا تتأثر بالمتغير التابع.[1] حيث تتمثل هذه المتغيرات في هذه الدراسة كما يلي:

المتغير التابع: وهو مؤشر كفاية رأس المال ونقصد به الملاءة فهو المتغير التابع المراد تفسير سلوكه، يحدد مؤشر كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تصيب بنود ميزانيات هذه المؤسسات المالية.

الشكل(03): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات رأس المال في القطاع المصرفي الجزائري للفترة 2013/2017.

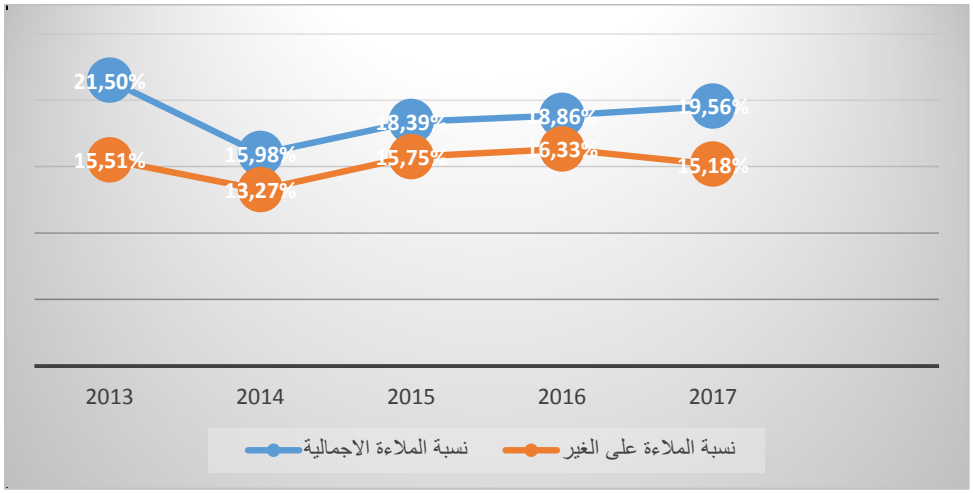

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر.

[1] https://www.politics-dz ,24-08-2020,18 :25.

فقد تم تركيزنا على إختيار مؤشر كفاية رأس المال كمتغير تابع في التحليل لأنه الأنسب في قياس الصلابة المصرفية.

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في مؤشرات الصلابة المصرفية حيث قمنا بإختيار أربع مؤشرات هي: مؤشر جودة الأصول، مؤشر الربحية، مؤشر سلامة الإدارة ومؤشر السيولة.

الشكل(04): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات الصلابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2013/2017.

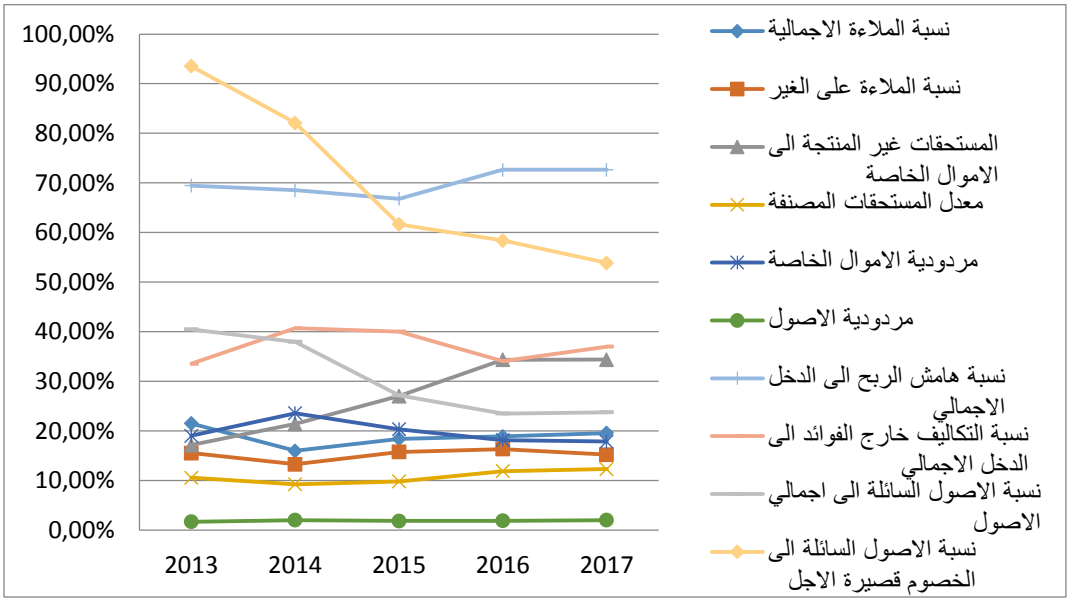

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

بالنسبة لمؤشرات جودة الأصول قمنا بإختيار المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية (القروض المتعثرة) وبالنسبة لمؤشرات الربحية قمنا بإختيار مردودية الأموال الخاصة، أما بالنسبة لمؤشرات سلامة الإدارة قمنا بإختيار نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي، أما بالنسبة لآخر مؤشراتنا وهي مؤشرات السيولة فقد قمنا باختيار نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول.

الفرع الثاني: ترميز المتغيرات.

نعرض في هذا الفرع طرق ترميز المتغيرات التي إعتمدنا عليها في بحثنا هذا.

لجأنا في بحثنا الى ترميز المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التي عرضناها سابقا كالتالي:

المتغير التابع:

- نسبة الملاءة الإجمالية var1؛

المتغيرات المستقلة:

- المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية var2؛
- مردودية الأموال الخاصة var3؛

- نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي var4؛
- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول var5؛

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة.

بعد التعرف على ترميز المتغيرات نعرض في هذا المطلب الطرق والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة.

الفرع الأول: الأدوات والطرق التي تم إستخدامها في معالجة المتغيرات.

بعد القيام بترميز البيانات، نبدأ في تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات معنوية أم لا، وما إذا كانت هذه القيم مقبولة من الناحية الإحصائية أم لا.[1] وهذا بالإعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد بإستعمال طريقة المربعات الصغرى وهذا لوجود أربع متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد.

ومن أجل التأكد من صحة النموذج إستعملنا إختبارات لكشف صلاحية النموذج المقدر:

- ✓ الإختبار الأول: إختبار الإرتباط الذاتي durbin-watson: هو إستقلالية القيمة المقدرة لحد الخطأ عن فترة زمنيه معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنيه سابقة لها. وإذا تم إسقاط هذا الإفتراض فإن هذا يدل على وجود ما يسمى بالإرتباط الذاتي. ينشأ الإرتباط الذاتي من عدة أسباب منها:
  - الصياغة الرياضية الخاطئة للنموذج؛
  - عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية؛

وللكشف عن هذا الإختلال نستعمل إختبار درابين واتسون حيثDW تمثل القيمة المحسوبة للإختبار ونأخذ قيمتها بين 0 و4.[2]

- ✓ الإختبار الثاني: إختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera لا يهتم بالتشابه الإحصائي للبيانات مع بيانات نظرية بنفس أبعادها (متوسط وحجم العينة). يقوم الإختبار على قياس مدى إقتراب مميزات النزعة المركزية للعينة المدروسة، وخصوصا معامل Skewness و Kurtosis، مع معاملات عينة موزعة طبيعيا، بنفس المتوسط والتباين.[3]
- ✓ الإختبار الثالث: إختبار عدم التجانس breusch-pagan إذا كانت فرضية تجانس التباين غير محققة فهذا ناتج عن مشكل في المقطع المستعرض أو بيانات السلسلة الزمنية. وتترتب آثار لمشكلة عدم ثبات التباين منها:
  - تبقى المعالم المقدرة بإستخدام المربعات الصغرى متصفة بعدم التحيز والإتساق، ولكنها تفقد صفة الكفاءة.

[1] رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015، ص106.

[2] الدكتور محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الحامد، الجزائر،2011م، ص 97-99.

[3] Https://ar.wikipedia.org ,25-08-2020,10:30

- تصبح البيانات المقدرة الخاصة بالمعالم المقدرة متحيزة وغير متسقة، ولذا فإن إختبارات الفرضيات لا تصبح دقيقة.[1]

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها.

بعد أن حددنا طريقة وأدوات الدراسة سنتناول فيما يلي مجموعة من النتائج المتوصل اليها وتحليلها ومناقشتها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية، فيم تتمثل هذه النتائج؟

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

سنتطرق فيما يلي إلى عرض وتحليل النتائج المستوفاة من الدراسة.

الفرع الأول: محددات الصلابة المصرفية في الجزائر.

في هذا الفرع سوف نتطرق إلى محددات الصلابة المصرفية في الجزائر بالإعتماد على الإنحدار الخطي المتعدد (OLS)، وهنا تتم صياغة الفرضيات الإحصائية التالية:

1- وجود علاقة طردية بين جودة الأصول ونسبة الملاءة؛
2- وجود علاقة عكسية بين سلامة الإدارة ونسبة الملاءة؛
3- وجود علاقة عكسية بين الربحية ونسبة الملاءة؛
4- وجود علاقة طردية بين السيولة ونسبة الملاءة عند مستوى معنوية 5%؛

الفرع الثاني: أنظمة السلامة المصرفية المعتمدة من طرف بنك الجزائر:

سنعرض في هذا الفرع أنظمة السلامة المصرفية التي إعتمدها بنك الجزائر.

1- الأنظمة الإحترازية الجزائرية:

1-1- رأس المال الأدنى النظام رقم 18-03: ويهدف هذا النظام إلى تحديد الحد الأدنى للرأسمال الذي يجب على البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها. وينبغي بموجب هذا النظام على البنوك والمؤسسات المالية المؤسسة في شكل شركات مساهمة خاضعة للقانون الجزائري أن تمتلك عند تأسيسها رأسمالا محررا كليا ونقدا يساوي على الاقل عشرين(20) مليار دينار بالنسبة للبنوك المنصوص عليها في المادة70 من الأمر رقم03-11 المؤرخ في غشت2003 المعدل والمتمم، ورأسمالا يساوي ستة(6) ملايير وخمسمائة(500) مليون دج بالنسبة للمؤسسات المالية المحددة في المادة71 من الامر رقم03-11. ويلزم هذا النظام، البنوك والمؤسسات المالية التي يوجد مقرها الرئيسي في الخارج بأن تمنح لفروعها التي رخص لها مجلس النقد والقرض بالقيام بعمليات مصرفية في الجزائر تخصيصا يساوي على الأقل الحد الأدنى للرأسمال المطلوب لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.

[1] الدكتور محمد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص 113-114.

وتلزم البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر بالإمتثال لأحكام هذا لنظام في أجل أقصاه31 ديسمبر من سنة2020.

ويجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تمتلك في أجل أقصاه31 ديسمبر2019 رأسمالا محررا نقدا يساوي على الأقل خمسة عشر (15) مليار دينار بالنسبة للبنوك، وخمسة(5) ملايير دينار بالنسبة للمؤسسات المالية.[1]

1-2- نموذج التقييم المصرفي الجزائري (snb): تبعا للإجراءات خلال السنوات الأخيرة بهدف تعزيز و تطوير وظيفة الرقابة المصرفية بهدف مقاربة أشغال الإشراف بالمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي تنص عليها لجنة بازل ، عمل بنك الجزائر على مواصلة جهود عصرنة الأدوات الخاصة بمراقبة القطاع المصرفي ، فقد تمحورت أعمال تطوير أدوات الرقابة بالمساعدة التقنية للبنك الدولي حول تطوير نظام متكامل لإختبار القدرة على تحمل الضغوط وذلك بإستخدام منهجية طورها صندوق النقد الدولي ، بالمساعدة التقنية لخبراء من البنك الدولي و الخزينة الأمريكية ، ترتكز هذه المنهجية على نظام توقعات مالية و إختبار القدرة على تحمل الضغوط على المستوى الكلي، يندرج هذا المشروع المسمى "SNB"في إطار مواصلة إقامة نظام التنقيط المصرفي الجزائري و الذي شرع فيه في سنة 2012.

1-3- برامج تقييم القطاع المالي(pesf): على المستوى الإحترازي الجزئي تميزت سنة 2013 بتقييم الجهاز الوطني للإشراف المصرفي من قبل تقييم مشترك لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي في إطار برنامج تقييم القطاع المالي pesf، ويتكون فريق تقييم القطاع المالي من BIS،FMI، خبراء بنك فرنسا ، خبراء البنك الوطني البلجيكي ، بالإضافة إلى خبراء مستقلين ، و في الجانب الجزائري يتكون من بنك الجزائر و وزارة المالية ، لجنة COSOB و الوكالات الأخرى ، كما تضم ممثلي البنوك و المؤسسات المالية غير المصرفية ، بما في ذلك شركات التأمين و الوسطاء ، و ممثلي القطاع الخاص في الجزائر. هذا البرنامج بدأ في سبتمبر2013. تم الإنتهاء منه في 9 جانفي 2014.

وقد أفضت البعثة بمجموعة من النتائج و التوصيات أهمها أنه يظهر تحليل الإستقرار الضعف في النظام المالي إتجاه الصدمات، وأن التحدي الذي يواجه الجزائر هو تطوير النظام المالي و تنمية القطاع الخاص لدعم النمو الإقتصادي من خلال إتخاذ خطوات لتسهيل التعميق المالي، و تعزيز دور الدولة في الإقتصاد، هذا وذكر أيضا أن الحكومة تواصل لعب أدوار متناقضة فيما يتعلق بالبنوك العمومية و بالتالي إضعاف دور الوساطة المصرفية.

1-4- برامج إختبار الضغط - الإجهاد المالي (TEST STRES): تقوم البنوك بهذا البرنامج لتحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الطارئة التي يمكن أن تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل و ينبغي أن تكون متلائمة مع ظروف الإقتصاد الكلي المتغيرة ، وكذلك مع نقاط الحساسية الخاصة بكل مصرف ، و من شأن هذه الإختبارات تحذير المصرف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن المخاطر المتنوعة و المتعددة التي قد يتعرض لها ، وتوفير المؤشرات حول مقدار رأس المال الواجب تخصيصه لإستيعاب الخسائر و الصدمات التي قد تحدث نتيجة لهذه المخاطر.

[1]-النظام رقم18-03، المؤرخ في26 صفر1440الموافق ل4 نوفمبر2018، **والمتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر**(ج ر عدد 73).

أجريت في الجزائر سلسلة من إختبارات الضغط لتقييم حساسية القطاع المصرفي، وأستخدمت إختبارات الحساسية لدراسة نقاط الضعف، بدلا من إختبارات الملاءة في سيناريو الإقتصاد الكلي. وإشتملت العملية على تحليل (TOP -DON) من 20 بنكا و إختبار(BOTTOM-UP) التي تناولت ستة بنوك العمومية، السيناريوهات أعدت على إفتراض وجود أزمة نفط عالمية ، وهو التباطؤ لفترة طويلة من الإقتصاد و إستخدام أحدث التوقعات المتاحة للتوقعات الإقتصادية العالمية ل FMI، وقد أشارت إختبارات الضغط إلى أن النظام يعاني من تركيز في الائتمان و على الأخص القروض هي المخاطر الرئيسية ، و البنوك العمومية هي الأكثر عرضة للخطر ، و مع ذلك فإن هامش المناورة الخارجية و المالية الجزائر كبيرة وذلك بفضل إرتفاع أسعار النفط خلال الفترة ، و تبين أن الدولة قادرة و مستعدة لدعم البنوك.[1]

جدول رقم(02): سيناريوهات إختبارات الضغط والإجهاد لتقييم حساسية القطاع المصرفي الجزائري.

إحتياجات إعادة الرسملة PIB. H. crbr%	مليار دج	المجموع	نوع البنك العمومية	الخاصة	عدد البنوك ROE\ 0-8%	0<
.....	.....	19.5	31.9	17.2	1	0
0.5	55	14.5	27.6	11.9	3	0
0.2	23	17.4	28.9	15.2	2	0
0.1	14	16.8	31.2	13.9	2	0
0.1	16	17.3	27.8	15.4	2	0
8.7	936	-8.5	24.8	-16.9	1	4
11.8	1266	-24.2	16.5	-34.9	2	6
0	1.4	19.7	32.0	17.4	1	0
0	0.1	19.3	31.7	16.9	1	0
0	0	.....	.....	18.2	0	0
0	0	.....	.....	19.2	0	0
1.3	137	11.8	27.6	8.7	0	3
0.2	18	17.1	31.7	14.2	3	0

[1]-عباس بوهريره، عبد اللطيف مصيطفى، مرجع سبق ذكره،ص.112.

Source :fond monétaire international,Op-Cite,p20.

أ. المرجعية- قبل الصدمة

ب. إختبارات الضغط- عامل واحد

أولا: مخاطر الإئتمان:

- مجموعة القروض عاملة؛
- القروض المتعثرة القطاعات الرئيسية الثلاثة؛
- القروض العاملة للقطاع العمومي؛
- القروض العاملة للقطاع الخاص؛

ثانيا: مخاطر التركيز:

- فشل أكبر مقترض؛
- فشل أكبر ثلاثة مقترضين؛

ثالثا: مخاطر الصرف:

إنخفاض قيمة الدينار ب40% مقابل جميع العملات؛

إنخفاض قيمة الدينار ب 40%مقابل جميع العملات؛

رابعا: مخاطر سعر الفائدة:

- حركة موازية لصعود منحنى 200نقطة عن سنة الأساس؛
- حركة موازية لصعود منحنى 400نقطة عن سنة الأساس؛

ج. إختبارات الضغط- عوامل متعددة.

- السيناريو01.

- السيناريو02.

1- تحتاج إعادة الرسملة لإستعادة نسبة رأس المال إلى 8%؛

2- ويفترض السيناريو مخاطر الائتمان بزيادة قدرها 10نقطة مئوية من نسبة القروض غير العاملة منها؛

3- المناطق التجارية الرئيسية الثلاثة هي التصنيع والبناء والتجارة؛

4- يشمل بزيادة 10نقطة مئوية في نسب القروض المتعثرة، وإنخفاض قيمة10% من سعر صرف الدينار مقابل جميع العملات وإرتفاع أسعار الفائدة 200 نقطة أساس.

5- يتضمن أزمة النفط مع إنخفاض أسعار النفط 25دولار، وتدهور10% من القروض النفط والغاز، وإنخفاض قيمة الدينار بنسبة 10%مقابل اليورو وإرتفاع في أسعار الفائدة (200نقطة الأساسية).

الفرع الثالث: تحليل مؤشرات الصلابة (Camel) في النظام المصرفي الجزائري.

الشكل(05): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات كفاية رأس المال في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013.

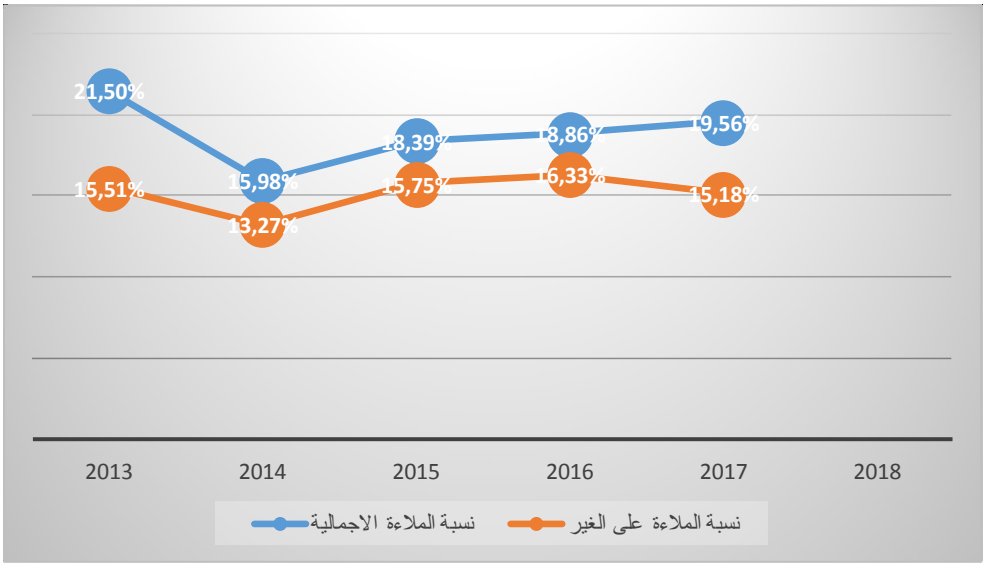

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2017/2013.

يمثل الشكل(05): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات رأس المال بدلالة السنوات.

نلاحظ من خلال المنحنى أن نسبة الملاءة الإجمالية قدرت ب 21,51% ونسبة الملاءة على الغير قدرت ب 15,51% في سنة 2013 وهما نسبتين مرتفعتين بمعدلات أعلى بكثير من المعايير الموصي بها في إطار بازل 3 التي قدرت نسبة الملاءة.

آنذاك بنسبة 8% وهذا راجع إلى قيام المصارف الخاصة بتعزيز أموالها الخاصة ابتداء من ديسمبر 2009 وعززت الدولة رأس مال المصارف العمومية سنة 2008.[1]

في سنة 2014 نلاحظ أن كل من نسبة الملاءة الإجمالية ونسبة الملاءة على الغير إنخفضت مقابل سنة 2013 فقد قدرت ب 15,98% و 13,27% على التوالي، وهذا راجع للصدمة النفطية التي أثرت على الإقتصاد الكلي الذي أثر بدوره على الإقتصاد البنكي بصفة غير مباشرة من خلال سحب الودائع الحكومية من المصارف العمومية أدى إلى إنخفاض نسبة الملاءة المصرفية ، هذا يدل على أن المصارف العمومية الجزائرية أغلب ودائعها من الحكومة لهذا تأثرت بالصدمة النفطية، وعليه نرى أنه على المصارف العمومية القيام بالتنويع في الحصول على الودائع لتجنب الوقوع في مثل هذه المشاكل، بالرغم من إنخفاض هاتين النسبتين إلا أنهما مازالتا مرتفعتين بالنسبة لمعايير بازل 3.

من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ من خلال المنحنى أن نسبة الملاءة الإجمالية ونسبة الملاءة على الغير عادت لترتفع مجددا تدريجيا لتصل الى 19,56% و15,18% على التوالي وهذا راجع إلى إقامة الإطار

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2014، ص 111.

التنظيمي الجديد نهاية سنة 2009، عززت المصارف الخاصة أموالها الخاصة بصفة معتبرة، كما رفعت من رأس مال مصارف عمومية علما أن مستوى رأسمال هذه الأخيرة أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، كما واصلت المصارف العمومية تخصيص جزء من نتائجها للإحتياط[1] مما يسمح لها بالإستجابة للقواعد الإحترازية ومواجهة المخاطر.

الشكل(06): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات جودة الأصول في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2013/2017.

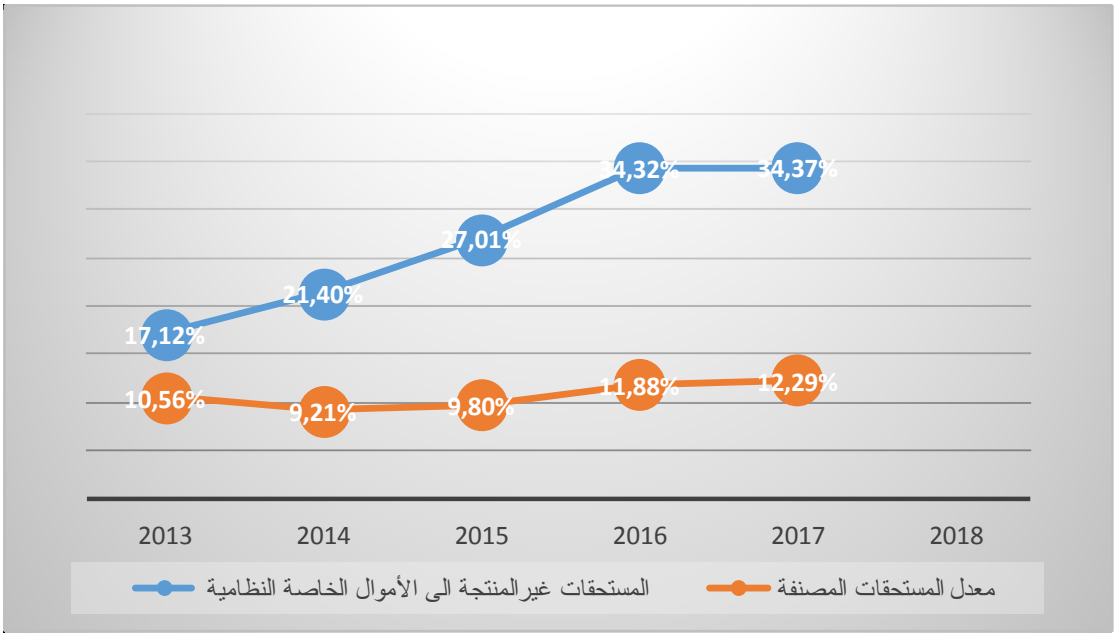

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الشكل(06): منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات جودة الأصول بدلالة السنوات.

من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ أن نسبة المستحقات غير المنتجة في إرتفاع مستمر من 17,12% في سنة 2013 لتصل إلى 34,37% في سنة 2017، حيث نجد أن مستوى المستحقات غير المنتجة في المصارف العمومية أعلى نوعا ما فقد قدرت ب 12,39% مقارنة بالمصارف الخاصة التي قدرت ب 7,87% وهذا راجع الى تحويل حصة كبيرة من القروض الممنوحة في إطار برامج دعم التشغيل المتمثلة في (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، التي بلغت آجال إستحقاقها، إلى مستحقات غير محصلة. ساهمت هذه القروض بنسبة 74% في إرتفاع القروض غير الناجعة للمصارف العمومية في 2017.[2]

من سنة 2013 إلى غاية سنة 2017 نلاحظ أن هناك تذبذب في معدل المستحقات المصنفة فقد قدرت ب 10,56% سنة 2013 ثم إنخفضت سنة 2014 لتصل إلى 9,21% ثم عادت لترتفع تدريجيا ليصل الى 12,29% سنة 2017 وهذا راجع إلى الوضع الإقتصادي المتدهور.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017، ص95-96.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018، ص 116.

الشكل (07): منحى بياني يوضح تغيرات مؤشرات سلامة الإدارة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013.

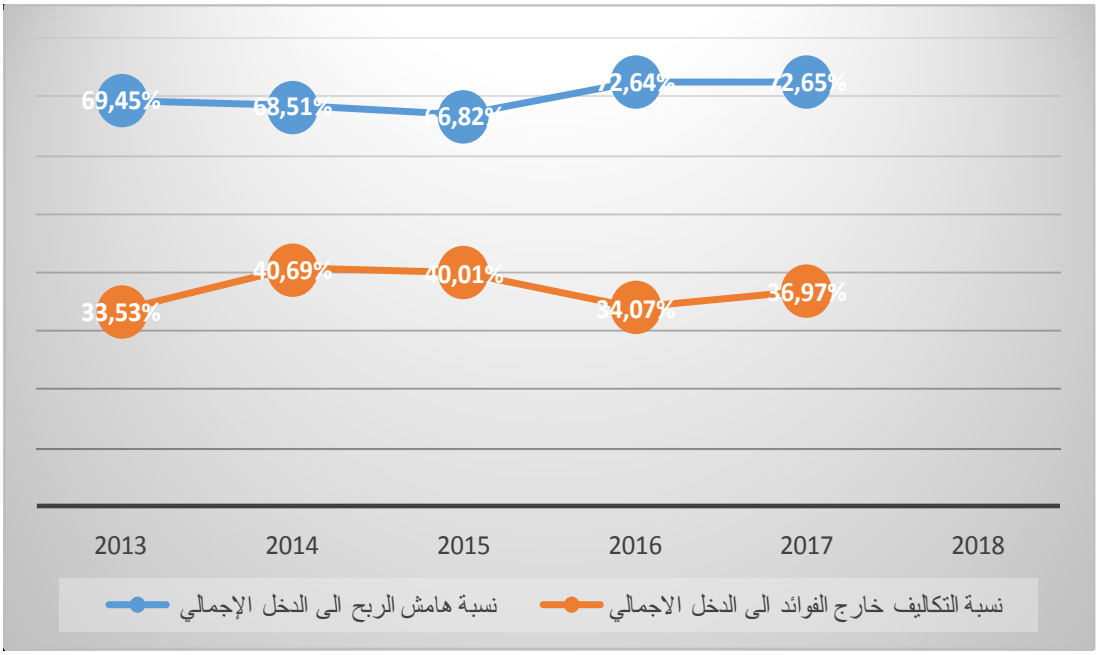

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الشكل07: منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات سلامة الإدارة بدلالة السنوات.

نلاحظ من خلال المنحنى أن نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي 2013 إلى سنة 2014 بلغت على التوالي 33,53% و40,69% وهذا راجع إلى عدم قدرة البنك في التحكم في اجمالي التكاليف ونشاطه الأساسي، وفي المقابل نرى أن نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي في سنة 2013 قدرت ب 69,45% وتنخفض إلى غاية 2015 لتصل الى 66,82%.

ومن سنه 2014 إلى غاية 2017 نلاحظ إنخفاض في نسبة التكاليف خارج الفوائد إلى الدخل الإجمالي قدرت ب 34,07% تم تعود لترتفع إرتفاع طفيف لتصل إلى نسبة 36,97% وهذا راجع إلى عدم قدرة البنك في التحكم في التكاليف والتركيز على النشاط الأساسي للبنك. كما نلاحظ في المقابل أن نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي إرتفعت من سنة 2015 إلى غاية 2017 حيث بلغت في نهاية السنة 72,65% بعدما كانت 66,82% في سنة 2015.

الشكل08: منحى بياني يوضح تغيرات مؤشرات الربحية في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013.

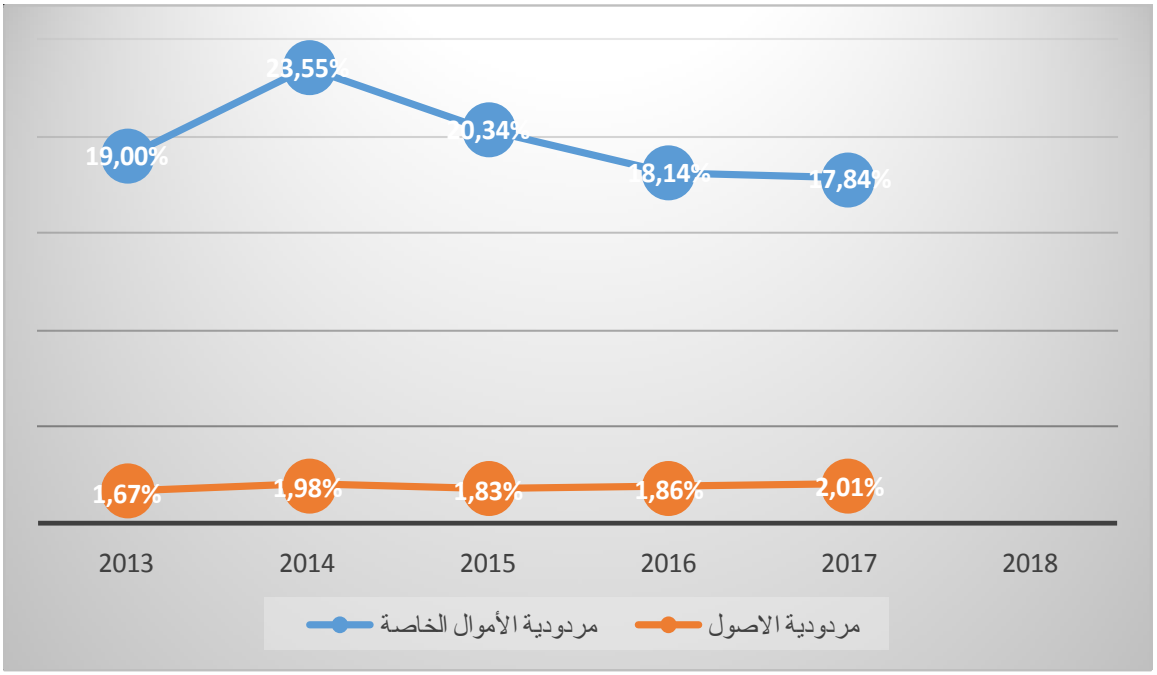

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الشكل08: منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات الربحية بدلالة السنوات.

نلاحظ من خلال المنحى الربحية أن نسبة مردودية الأموال الخاصة قد بلغت ب 19,00%في سنة 2013 وتم إرتفاعه ب 23,55%في سنة2014 ويرجع هذا التطور إلى النتائج الجيدة لنشاط تعبئة الودائع في البنوك العمومية رغم الإستقرار النسبي في ربحية البنوك الخاصة وإستقرار هامش الفائدة حيث بلغ ب68,6%في سنة 2013 مقابل 69,4في سنة 2014 وتحسن المصارف خارج الفائدة حيث بلغت ب33,5% في سنة2013 وسجلت 28,5في سنة2014.[1]

ونلاحظ أن مردودية الأموال الخاصة سجلت إنخفاض طفيف من سنة2015الى2017على التوالي20,34% إلى 17,84%ورغم ذلك تبقى مردودية المصارف العمومية والخاصة جيدة.

أما بالنسبة مردودية الأصول تتراوح نسبة الأصول في سنوات الدراسة من 2013-2017حوالي1,67%-2,01% في القطاع المصرفي الجزائري ويمكن القول أنه ضعيف نسبيا.

[1] -Bank of Algérie ; **Evolution Economique Et monétaire En Algérie** ; Rapport 2014 ; p .83-84

الشكل09: منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات السيولة في النظام المصرفي الجزائري للفترة 2017/2013.

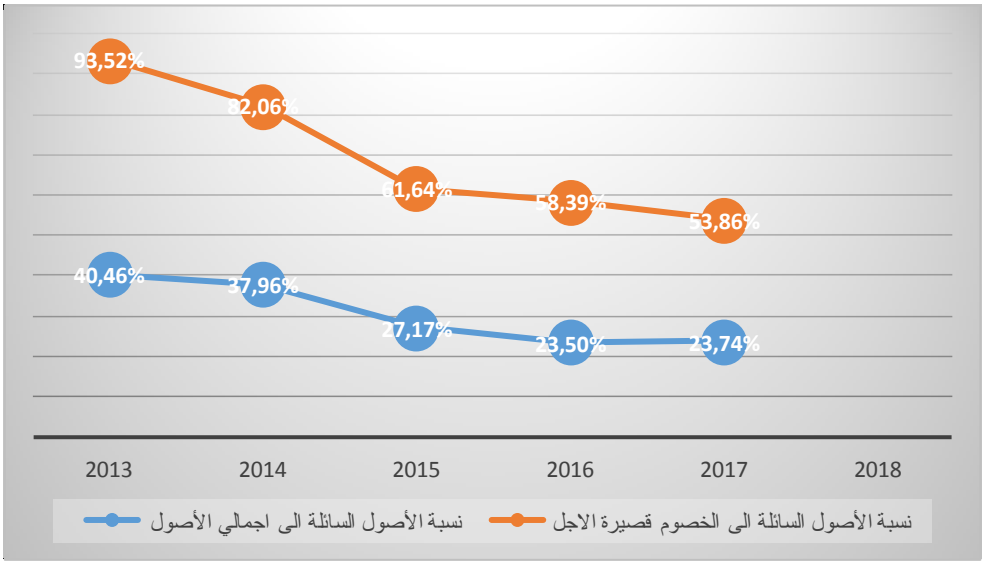

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

يمثل الشكل09: منحنى بياني يوضح تغيرات مؤشرات السيولة بدلالة السنوات.

نلاحظ من خلال منحى السيولة إنخفاض نسبة الأصول السائلة على خصوم قصيرة الاجل تتراوح ما بين 50-100% يجب على البنوك أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير وإلتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين مجموع الإستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والإلتزامات المقدمة. وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة. يجب على البنوك أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الاقل 100%.[1]

كما نلاحظ إنخفاض النسبة الأصول السائلة على إجمالي الأصول تتراوح في حدود 40-20% وقد يرجع السبب إلى إرتفاع القروض والإنخفاض في أسعار البترول بدا في نهاية 2014 وتجميد مشاريع الإستثمارية.

[1]-المادة رقم 03، النظام رقم11-04، المؤرخ في21جمادى الثانية عام1432الموافق24مايو سنة2011، **يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة**، (ج ر عدد 54)، ص28.

المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج.

نقوم في هذا الجزء من البحث بعرض المتغيرات التي تمت معالجتها وتحليلها ومناقشتها للوصول الى النتائج النهائية.

مخرجات برنامج Eviews:

الشكل10: يبين تأثير محددات الصلابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري.

Dependent Variable: VAR1
Method: Least Squares
Date: 06/28/20 Time: 12:52
Sample (adjusted): 2009 2017
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.307463	0.159448	1.928290	0.1261
VAR2	0.234451	0.094414	2.483213	0.0680
VAR3	-0.964289	0.390697	-2.468126	0.0691
VAR4	-0.183264	0.171488	-1.068671	0.3454
VAR5	0.458823	0.137795	3.329756	0.0291

R-squared	0.884811	Mean dependent var	0.212744
Adjusted R-squared	0.769622	S.D. dependent var	0.032838
S.E. of regression	0.015762	Akaike info criterion	-5.162310
Sum squared resid	0.000994	Schwarz criterion	-5.052741
Log likelihood	28.23039	Hannan-Quinn criter.	-5.398760
F-statistic	7.681401	Durbin-Watson stat	2.510323
Prob(F-statistic)	0.036749		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews09.

التحليل الإحصائي:

من خلال إحصائية فيشر التي تقيس المعنوية الكلية للنموذج والتي بلغت F=Prob=3.67% وهي أقل من نسبة α=5% مم يؤكد القوة التفسيرية لنموذج الإنحدار الخطي المتعدد نقبل الفرضية H1 ونرفض فرضية العدم H0، مما يدل على أن النموذج قابل للتحليل.

نلاحظ أن R^2=88.84 % أشار إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 88.84%من المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهذا راجع إلى عوامل أخرى.

أما بالنسبة لإختبار معنوية معالم النموذج نجد:

بالنسبة للمتغير الثابت C= 30.74 % و prob= 12.61% بما أن الإحتمال أكبر من مستوى معنوية α=5%نرفض الفرضية H1ونقبل فرضية العدم H0 مما يعني أن C ليس معنوي عند مستوى معنوية5%

بالنسبة للمتغير var2= 23.44% (المستحقات غير المنتجة الى الأموال الخاصة النظامية) prob=6.80% بما أن الإحتمال أكبر من مستوى معنوية α=5% نرفض الفرضية H1 ونقبل فرضية العدم H0 مما يعني أن var2 ليس معنوي عند مستوى معنوية α =5% أي ليس لها تأثير على المتغير التابع ومعنوي عند مستوى معنوية α=10%.

بالنسبة للمتغير var3= 96.42% (مردودية الأموال الخاصة) وProb= 6.91%بما أن الإحتمال أكبر من α=5% نرفض الفرضية H1 و نقبل فرضية العدم H0 مما يعني أن var3 ليس معنوي عند مستوى معنوية α=5% ومعنوي عند مستوى معنوية α=10%

بالنسبة للمتغير var4=18.23% (نسبة هامش الربح إلى الدخل الإجمالي) و Prob=34,54% بما أن الإحتمال أكبر من α=5% نرفض الفرضية H1 ونقبل الفرضية H0 مما يعني أن var4 ليس معنوي عند مستوى معنوية α=5% وليس معنوي عند مستوى معنوية α=10%

بالنسبة للمعلم var5= 45.88% (نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)و Prob= 2.91% بما أن الإحتمال أقل من مستوى معنوية α=5% نقبل الفرضية H1 و نرفض فرضية العدم H0 مما يعني أن var5معنوي عند مستوى معنوية α =5% ومنه إذا أردنا أن نرفع من var1 بدرجة وحدة واحدة نرفع في var5 ب 45% نلاحظ هنا وجود علاقة طردية بين الملاءة و السيولة أي كلما أردنا أن نرفع في نسبة ملاءة الجهاز البنكي نرفع في الإحتفاظ بإحتياطي السيولة لدى البنوك (تخفيض منح القروض و رفع سعر الفائدة على الودائع) وهذا ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية.

ومنه نستنتج معادلة الإنحدار الخطي المتعدد:

Var1=0.45var5

الفرع الأول: إختبار صلاحية النموذج.

فيما يلي نحاول إختبار صلاحية معالم المقدرة للتأكد من قوة وصلاحية النموذج

إختبار صلاحية النموذج:

-بالنسبة للإختبار الأول وهو إختبار الإرتباط الذاتي بلغت إحصائية Durbin-watson=2.51 وهي تقع في مجال عدم وجود إرتباط إذن نقبل فرضية العدم H0 أي عدم وجود إرتباط ذاتي ونرفض الفرضية H1 التي تشير إلى وجود مشكل الإرتباط الذاتي إذن النموذج مقبول معنويا عند مستوى معنوية α=5% و α=10%.

الشكل 11: يوضح إختبار التوزيع الطبيعي.

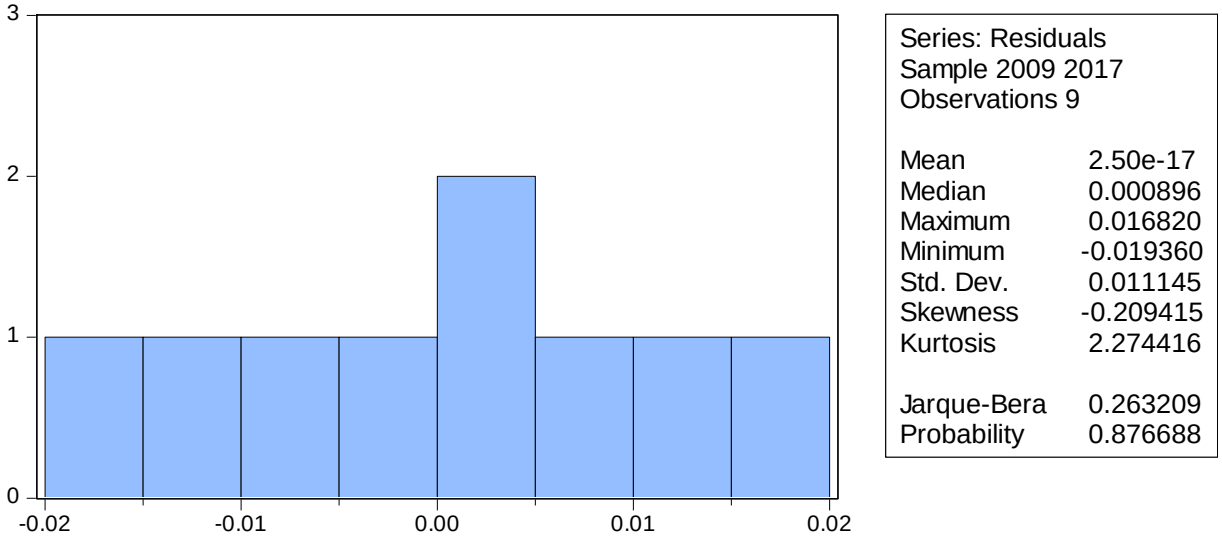

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامجEviews09.

-بالنسبة للإختبار الثاني وهو إختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera=26.32% وprob=87.66% هي أكبر من مستوى معنوية α=5% إذن البواقي المقدرة للنموذج تخضع للتوزيع الطبيعي.

الشكل12: يوضح إختبار عدم التجانس.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.118772	Prob. F(4,4)	0.2425
Obs*R-squared	6.114249	Prob. Chi-Square(4)	0.1908
Scaled explained SS	0.769590	Prob. Chi-Square(4)	0.9425

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/28/20 Time: 12:56
Sample: 2009 2017
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.001512	0.001071	-1.412167	0.2308
VAR2	-0.001294	0.000634	-2.040078	0.1109
VAR3	0.004052	0.002624	1.544189	0.1974
VAR4	0.001866	0.001152	1.620038	0.1805
VAR5	-0.000445	0.000926	-0.480842	0.6557

R-squared	0.679361	Mean dependent var	0.000110
Adjusted R-squared	0.358722	S.D. dependent var	0.000132
S.E. of regression	0.000106	Akaike info criterion	-15.16856
Sum squared resid	4.48E-08	Schwarz criterion	-15.05899
Log likelihood	73.25852	Hannan-Quinn criter.	-15.40501
F-statistic	2.118772	Durbin-Watson stat	2.516854
Prob(F-statistic)	0.242499		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews09

-بالنسبة للإختبار الثالث: هو إختبار عدم التجانس Breusch-Pagan=Prob=24.25% أكبر من مستوى معنوية α=5% إذن لا يوجد مشكل عدم التجانس بالنسبة للبواقي المقدرة في النموذج.

وعليه بما أن النموذج لا يحتوي على مشاكل إحصائية إذن هو قابل للتحليل الاقتصادي.

توصلنا في نهاية الدراسة إلى أن المستحقات غير المنتجة إلى الأموال الخاصة النظامية في علاقة طردية مع نسبة الملاءة الإجمالية وهذا ما يتطابق مع التحليل الإحصائي المتوصل اليه. ومنه على البنوك الجزائرية أن تحسن من معايير منح الإئتمان.

كما نلاحظ أن مردودية الأموال الخاصة في علاقة عكسية مع نسبة الملاءة الإجمالية وهذا ما يتطابق مع التحليل الإحصائي. ومنه على البنوك الجزائرية أن تقوم بالتخفيض في مردودية الأموال الخاصة.

كما نلاحظ أن نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في علاقة طردية مع نسبة الملاءة الإجمالية وهذا ما يتطابق مع التحليل الإحصائي. ومنه على بنك الجزائر إذا أراد الرفع في نسبة الملاءة عليه أن يطلب من البنوك التجارية زيادة نسبة الأصول السائلة من خلال زيادة نسبة الفائدة على الودائع وتخفيض الفوائد على القروض لجذب الجمهور لوضع أموالهم على شكل ودائع لدى البنك ومنه زيادة الأصول السائلة عن طريق إضافة الأرباح الموزعة على المساهمين إلى رأس مال البنك.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل الإجابة على فرضيات الدراسة من خلال البحث على دور برنامج pesf في تقييم الصلابة المصرفية، وذلك في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2017 من خلال دراسة العلاقات بين مؤشر الملاءة مع باقي مؤشرات الصلابة المصرفية المستخدمة في هذا البحث. بالإضافة إلى التعرف على البرنامج المستخدم في معالجة هذه البيانات. حيث توصلنا إلى أن النظام المصرفي الجزائري يتمتع بنسبة ملاءة جيدة مقارنة بنسبة الملاءة المقررة في لجنة بازل المقدرة ب10.5% بالإضافة أنه يعاني من إرتفاع في نسبة القروض المتعثرة وسوء تسيير الإدارة مما يرفع التكاليف كما أنه لديه أرباح جيدة وسيولة مرتفعة.

خاتمة

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا التعرف على دور برنامج pesf في تقييم الصلابة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري. وذلك من خلال التطرق لمفاهيم كل من برنامج pesf والصلابة المصرفية. حيث إتضح أن برنامج pesf يمكن من التقليل من حدة الأزمات المالية أو إنقاص إحتمالية حدوثها عن طريق تقييم ثلاثة عناصر هي: تقييم إمكانية تأثير المخاطر الرئيسية على الإستقرار المالي الكلي في المدى القريب، تقييم إطار سياسة الإستقرار المالي للبلاد وتقييم قدرة السلطات على إدارة وحل الأزمات المالية. وحتى نتمكن من الوصول للأهداف المرجوة كان لابد من الحصول على بيانات المؤشرات المستخدمة في الدراسة، حيث تم إسقاط ذلك على الإقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية 2017. وإنطلاقا من الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة لهذه الدراسة وبعد تحليلنا الإحصائي والإقتصادي لموضوعنا الذي تمت مناقشته في فصلين تمكنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية حيث خلصت دراستنا إلى أن:

- لبرنامج Pesf أثر كبير على سلامة البنوك، حيث ساهم كثيرا في تطورها وصلابة أجهزتها المصرفية، من خلال الكشف عن مواطن القوة ونقاط الضعف ومعالجة الخلل بإتباع توصيات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي من أجل التقليل من الوقوع في الأزمات أو التقليل من حدتها؛
- نظام يتمتع بنسبة ملاءة جيدة فهي أعلى من التي حددتها لجنة بازل؛
- نسب مؤشر جودة الأصول في علاقة طردية مع مؤشر الملاءة، حيث تم التحقق من صحة هذه الفرضية من خلال تطابق التحليل الاقتصادي والتحليل الإحصائي لهذه النتيجة؛
- نسب مؤشر سلامة الإدارة تؤثر سلبا في نسبة الملاءة من خلال إرتفاع التكاليف التي تنفقها البنوك؛
- وهذا ما يتوافق مع التحليلين الإقتصادي والإحصائي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية المقترحة؛
- وجود علاقة عكسية بين نسب مؤشر الربحية ومؤشر الملاءة، حيث وجدنا أن نسبة مردوديه الأموال الخاصة تؤثر سلبا على نسبة الملاءة الإجمالية. ومنه تم نفي الفرضية المقترحة بأن الربحية في علاقة طردية مع الملاءة؛
- نسب مؤشر السيولة تؤثر إيجابا في مؤشر الملاءة. أي كلما إرتفعت نسبة السيولة في البنوك ترتفع نسبة الملاءة والعكس صحيح. وهذا ما تؤكده صحة النتائج المتوصل إليها من التحليلين الإقتصادي والإحصائي، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية المقترحة؛.

التوصيات المقترحة:

- مواصلة البنوك الجزائرية على إتباع توصيات كل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي؛
- على البنوك الجزائرية توظيف مدراء ماليين ومدراء الموارد البشرية ذوي خبرة عالية في إدارة التكاليف من أجل تحسين بيئة العمل لمحاولة تحقيق الأهداف المسطرة لكل بنك وهي الربحية والأمان والسيولة؛
- على البنوك الجزائرية التقليل من منح القروض ذات المخاطر العالية وطويلة الأجل وتجنب القروض الموجهة للإستهلاك الشخصي؛
- وعليها بالمراقبة المستمرة أكثر لمختلف عمليات منح القروض إبتداء من دراسة ملف القرض الى غاية منحه وتسديده؛
- وبهدف التخفيف من مخاطر منح القروض البنكية على البنوك الإلتزام بتحسين معايير منح الإئتمان وتطبيق معايير لجنة بازل لتدعيم النظام البنكي من جهة، وزيادة صلابته إتجاه الأزمات المالية من جهة أخرى؛
- الحفاظ على الأصول المالية السائلة عن طريق التحكم في إدارتها بدقة وإحترافية وإيداعها لدى البنك، وتأمينها ضد خسارتها لدى شركات تأمين مرموقة، ومتابعتها في مواعيد إستحقاق الضرائب والإقتطاعات البنكية والفواتير المترتبة عليها، حيث تساهم هذه الإجراءات في المحافظة على قيمة الأصول المالية السائلة وتحقيق أكبر إستفادة منها؛
- على المساهمين في رأس مال البنوك الجزائرية بإختيار التصرف المناسب في موعد توزيعات الأرباح وإتخاذ القرارات الملائمة على أساس وضع البنوك فإن كانت البنوك تتمتع بنسب مالية عالية فيمكنهم أخذ تلك العوائد لحساباتهم الخاصة، أما إذا كانت البنوك تتمتع بملاءة منخفضة فعليهم إضافة هذه الأرباح إلى حصصهم في رأس مال البنك المساهمين فيه من أجل ضمان صلابة الجهاز الصرفي ضد مختلف الازمات؛

آفاق الدراسة:

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات أخرى لها علاقة وثيقة بالموضوع، والتي قد تكون بمثابة مفاتيح لبحوث مستقبلية:

- أثر طريقة CAMEL في تقييم أداء البنوك الجزائرية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب:

1) الدكتور محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي، الطبعة الأولى، الحامد، الجزائر،2011م.

البحوث الجامعية:

1) أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، أفريل2005؛
2) بن الشيخ عبد الرحمان، اتجاهات تقييم استقرار النظام المالي في الإطار العولمي الجديد –دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009
3) بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في إطار مقاربة الاحتراز الكلي –حالة النظام المصرفي الجزائري-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2014-2015؛
4) بوبكر مصطفى، الاستقرار المالي في اطار مقاربة الاحتراز الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر،2015؛
5) بوهريره عباس، دور الأساليب الحديثة في إرساء الاستقرار المالي –دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، 2017-2018؛
6) بوهريره عباس، دور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم استقرار القطاع المالي دراسة حالة الاقتصاد الفلسطيني، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الجلفة، 2020-01؛
7) رقية غزال، أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2014-2015؛
8) شيلي وسام، دقدي عيد المجيد، اثر اتفاقية بازل3 على مؤشرات الصلابة المصرفية للقطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2009-2016)،مراجعة عمليات اعادة التكليف الاقتصادي والتكامل في الاقتصاد العالمي،المجلد13، العدد26،جامعة الجزائر3، الجزائر؛
9) عباس بوهريره، عبد اللطيف مصيطفى، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر-حالة بنك(AGB-CPA)-المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07،جامعةغرداية،الجزائر، النشر2017؛
10) عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي العالمي في أعقاب الازمة المالية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2013-2014؛

المؤتمرات العلمية والملتقيات:

1) Bank of Algérie ; Evolution Economique Et monétaire En Algérie ; Rapport 2014 ;
2) https://www.imf.org/ar/News/Articles/2018/02/01/blog-countries-in-the-imf-financial-sportlight-in-2018. 22/02/2018. 14 :55.؛
3) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2014؛
4) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2017؛
5) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الجزائر، 2018؛
6) صندوق النقد الدولي، القطاعات المالية تحت أضواء الصندوق في 2018: [متاح على الرابط]
7) صندوق النقد الدولي، برنامج تقييم القطاع المالي-الصندوق يجري مراجعة لأوضاع القطاعات المالية الكبيرة في 2012، نشرة صندوق النقد الدولي، 13جانفي 2012؛
8) صندوق النقد العربي، تقرير مؤشرات السلامة المالية في الدول العربية، أبوظبي، 2017؛

القوانين والأوامر والمواد:

1) المادة رقم 03، النظام رقم11-04، المؤرخ في21جمادى الثانية عام1432الموافق24مايو سنة2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة، (ج ر عدد 54)؛
2) نظام رقم18-03، المؤرخ في26 صفر1440الموافق ل4 نوفمبر2018، والمتعلق بالحد الادنى لرأسمال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر(ج ر عدد 73)؛

المواقع:

1) by the staffs of the world bank and the international monetary fund, February 24, 2003;
2) https://blogs.imf.org/2020/01/30/countries-in-the-imf-financial-spotlight-in-2020;
3) https://www.politics-dz ,24-08-2020,18 :25 ;
4) Https://ar.wikipedia.org ,25-08-2020,10:30;
5) International monetary fund the world bank, Financial Sector Assessment Program-Review, Lessons, and Issues Going Forward, prepared,

الفهرس

الفهرس	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	V
قائمة المحتويات	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الجداول	IX
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: عموميات حول برنامج pesfوالصلابة المصرفية	
تمهيد	5
المبحث الأول: الإطار النظري لبرنامج pesf ومؤشرات الصلابة المصرفية	6
المطلب الأول: الإطار النظري لبرنامج pesf	6
الفرع الأول: مفهوم برنامج تقييم القطاع المالي pesf	6
الفرع الثاني: مكونات وخصائص برنامج تقييم القطاع المالي PESF	9
الفرع الثالث: أساليب وأدوات برنامج تقييم القطاع المالي.	11
الفرع الرابع: أهداف برنامج تقييم القطاع المالي.	12
الفرع الخامس: معايير برنامج تقييم القطاع المالي.	13
الفرع السادس: القطاعات المالية تحت أضواء الصندوق في 2018.	14
المطلب الثاني: الإطار العام للمؤشرات الصلابة المصرفية	14
الفرع الاول: مفهوم الصلابة المصرفية:	15
الفرع الثاني: أهمية تقييم الصلابة المصرفية:	15
الفرع الثالث: مؤشرات الصلابة المصرفية:	15
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	19
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	19
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	20
المطلب الثالث: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية	21
خلاصة الفصل	22

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لدور برنامج تقييم القطاع المالي في تقييم الصلابة المصرفية	
تمهيد	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المطلب الأول: جمع المعطيات والتعريف بها	25
الفرع الأول: متغيرات الدراسة	25
الفرع الثاني: ترميز المتغيرات	26
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
الفرع الأول: الأدوات والطرق التي تم استخدامها في معالجة المتغيرات	27
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتحصل عليها	28
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الدراسة	28
الفرع الأول: محددات الصلابة المصرفية في الجزائر	28
الفرع الثاني: أنظمة السلامة المصرفية المعتمدة من طرف بنك الجزائر:	28
الفرع الثالث: تحليل مؤشرات الصلابة (Camel) في النظام المصرفي الجزائري	30
المطلب الثاني: عرض ومناقشة النتائج	37
خلاصة الفصل	41
خاتمة	43
المراجع	46
الفهرس	49